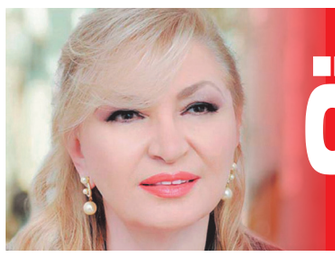

«المركزى» يحل معادلة صعبة مع أسعار الفائدة

السياسة النقدية تنجح فى اختبار الديون الخارجية

«وثيقة الملكية» دستور اقتصادى للبلاد

البورصة تطلب محفزات وإعفاءات لإنقاذها من الانهيارات

تأجيل زيادة الكهرباء يخفف الأحمال عن المواطنين

كنوز الثروة البترولية تتدفق على مدار 8 سنوات

الحكومة تتحرك بموكب جديد لـ«صناعة السيارات»

مائدة المصريين عامرة بـ«البروتين الغذائى»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

https://www.facebook.com/alborsagia http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٤٨
الأحد
١٩ يونيو ٢٠٢٢
٢٠ ذو القعدة ١٤٤٣

الثمن ٣جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

طرحها للحوار المجتمعى قبل صدورها فى أغسطس..

«وثيقة الملكية» دستور اقتصادى للبلاد

تستهدف جعل القطاع الخاص منافسًا دوليًا وقادرًا على جذب الاستثمارات

كتب رأفت كمال:

أطلق الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء وثيقة سياسة ملكية الدولة الخاصة بالقطاعات والصناعات التى تخطط الحكومة للتخارج منها أو زيادة حصتها فيها للحوار المجتمعى قبل خروجها بشكل نهائى فى أغسطس المقبل، حيث تم تحديد ٦ معايير رئيسية للتخارج أو بقاء الدولة من القطاعات والأنشطة وهى تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومى بما فى ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن وأهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لتوطينها فى مصر ومدى جاذبية النشاط للاستثمارات الخاصة وتمكين الاستثمارات الخاصة مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة وتخارج الدولة من الصناعات والقطاعات المشبعة سوقها والتى لا تحتاج إلى دعم الدولة وأخيراً مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

وبحسب الوثيقة فإن أبرز القطاعات التى ستشهد تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية تشمل عدداً من الأنشطة فى قطاع النقل مثل إنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة البنية الفوقية لمحطات الحاويات والمحطات المتخصصة بأنواعها بالموانئ البحرية وبناء وتشغيل إدارة وصيانة الأنشطة المرتبطة بصناعة النقل البحرى وإدارة وتشغيل وصيانة قطارات البضائع والقطارات المتميزة الجديدة وورش الصيانة المختلفة بالسكك الحديدية وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو، كما تشمل أنشطة فى التعليم قبل الابتدائى وعدد من الأنشطة فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى مثل شبكات تجميع مياه الصرف ومحطات الرفع ومحطات معالجة مياه الصرف وجمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات والتعدين واستغلال المحاجر مثل تعدين الفحم واستخراج البترول والغاز الطبيعى وأنشطة الخدمات المتصلة بالتعدين.

ومن القطاعات التى ستشهد تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية قطاع الكهرباء مثل محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع وإمدادات الغاز وتكيف الهواء والأنشطة العقارية والأنشطة المساعدة للوساطة المالية وعدد من الأنشطة فى قطاع الزراعة مثل الاستزراع السمكى والثروة الحيوانية والمحاصيل البستانية وزراعة الغابات الشجرية والحبوب ما عدا القمح وأنشطة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل أنشطة البرمجيات واستشارات الحاسب وخدمات الهاتف المحمول وأنشطة خدمات الإقامة وخدمات الغذاء والمشروبات وتجارة التجزئة وأنشطة التشييد والبناء مثل تشييد البنايات مع استمرار الدولة فى الإسكان الاجتماعى تحت المتوسط والهندسة المدنية وأنشطة التشييد المتخصصة وعدد من الأنشطة التابعة للرياضة مثل الأندية والمدن الرياضية والصالات المغطاة ومراكز التنمية الشبابية والرياضية. وأكد الدكتور أحمد كوجك نائب وزير المالية للسياسات

المالية إن الهدف الأساسى لوثيقة سياسة ملكية الدولة تحقيق مستقبل أفضل للمواطن المصرى وتوفير فرص عمل للمواطنين وهذا يتطلب أن يكون هناك تقسيم أدوار بين الدولة ومؤسساتها وبين القطاع الخاص وإتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية مشيراً إلى أنه تم الاطلاع على ٣٠ تجربة دولية لإعداد هذه الوثيقة بواسطة خبراء مصريين نسبة كبيرة منهم ممثلون للقطاع الخاص بالتعاون مع الوزارات. وأوضح كوجك أنه سيتم الاستماع لآراء الخبراء لإقرار الوثيقة لتعطى حوكمة ووضوح رؤية لكافة الأطراف مشدداً على أن الوثيقة ستجعل القطاع الخاص منافس دولياً وجاذباً وقادراً على الاستثمار فى العنصر البشرى المصرى كما أن هذه الوثيقة وتمكين القطاع الخاص بشكل أكبر يساهم فى توفير فرص عمل أكبر وفرص إنتاجية أكبر ويساهم فى جذب استثمارات أكبر لمصر بما يساهم فى زيادة الصادرات ويساهم فى تقديم خدمات أفضل للمواطنين وزيادة الأجور للعاملين مؤكداً على أنه لن تكون هناك منافسة بين الدولة والقطاع الخاص وإنما يكون هناك تكامل بينهما لصالح المواطنين. وقال الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى إن وثيقة سياسة ملكية الدولة أعظم ما أنتج خلال السنوات الماضية وتعد دستوراً اقتصادياً للبلاد وتوضح الحدود الفارقة بين القطاع الخاص والعام والمواطن هو المستفيد الأول من هذه الوثيقة بصفته المستهلك لأنها تتيح المنافسة العادلة مشيراً إلى أن هناك صور كثيرة لتخارج الدولة من المشروعات حيث تؤكد هذه الوثيقة تخارج الدولة من معظم الصناعات التحويلية خلال ٣ سنوات على أن تستمر فى الاستثمار فى الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة وفقاً للدستور لافتاً إلى أن المستثمر عندما يدخل من الباب ينظر على باب الخروج وباب الخروج لأى دولة متقدمة هو البورصة وعند وجود مشاكل فى باب الخروج يعزف القطاع الخاص عن الدخول مشدداً على ضرورة تقوية البورصة مع ضرورة وجود فلسفة وسياسة ثابتة لتسعير الطاقة.

ويرى «هانى توفيق» الخبير الاقتصادى إن أول نقطة إيجابية هى أن توقيت طرح الوثيقة للنقاش مناسب لتتمكن الحكومة من الاستفادة من الفائض لدى الدول الخليجية وتحسن القطاع الخاص العربى الذى يرى أنه المستهدف الأساسى بهذا الخطاب، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الإجراءات التى يجب على الحكومة العمل عليها إلى جانب طرح العروض على القطاع الخاص وهذه الإجراءات تسهل جذب المستثمرين وتقليل المشكلات التى تواجههم، مشدداً على عدم النظر للوثيقة كونها ستحل مشاكل الاقتصاد والاستثمار فى مصر أو اختزالها فى تخارج الدولة من الأصول لكن أن توضح الفرص المتاحة للقطاع الخاص للعمل فى عدة قطاعات وأن يكون المستثمر على دراية بأنه فى منافسة مع الدولة أو غيره فالقضية ليست حجم استثمارات الدولة لكن القضية هى قواعد اللعبة كلما اقتربت الوثيقة من وضع القواعد كلما كان ذلك مصلحة للقطاعين العام والخاص.

ويقول الدكتور مايكل نصيف الخبير الاقتصادى أن الوثيقة خطوة جيدة لتنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص وأن طرحها للنقاش يساهم فى تهيئة الرأى العام لتقبل هذه الفكرة خاصة بعد تجربة الخصخصة مشدداً على أن الوثيقة هى التحول الذى سيحدث تغييراً فى طريقة إدارة الدولة لأصولها وهى مهمة جداً فى الوقت الحالى مطالباً بضرورة النظر فى مناخ الاستثمار فى مصر وإعادة النظر فى التشريعات لتهيئة المناخ لأى مستثمر كذلك وضوح وتناسق الخطوات التى تأخذها الحكومة فى وقت تعلن فيه نيتها التخارج بينما تتوسع فى مشروعات. ويقول الدكتور مصطفى هديب الخبير الاقتصادى أن طرح الحكومة وثيقة سياسة ملكية الدولة التى تستهدف الأصول المملوكة للدولة والإعلان عنها وتحديد جدول زمنى لتخارج الدولة من عدة أنشطة اقتصادية على مراحل سيكون لها أثر إيجابى فى طمأنة المستثمرين المحليين وستعمل على جذب الاستثمار الأجنبى وتعزيز ثقة المؤسسات الدولية مشيراً إلى أن الهدف من وثيقة سياسة ملكية الدولة هو تنظيم تواجد الدولة فى الأنشطة الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص وزيادة مشاركته فى الاستثمارات إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتكوين شراكات بين القطاعين الخاص والعام والتوسع فى المشاركة إضافة لحرص الدولة إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة فى الإنتاج السلعى والخدمى دون مزاحمة من الهيئات العامة وذلك لرفع كفاءة وفاعلية الاستثمارات العامة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

يكلف خزينة الدولة ١٠ مليارات جنيه فى ٦ أشهر..

تأجيل زيادة الكهرباء يخفف الأحمال عن المواطنين

كتب رأفت كمال:

أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسى عن تأجيل تطبيق زيادة أسعار الكهرباء للمرة الثالثة وفق خطة الإصلاح الاقتصادى ورفع الدعم تخفيفاً للأحمال الواقعة على عاتق المصريين جراء تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية الحالية حيث استفاد من هذا القرار ١٧ مليون مشترك عبر دفع أقل من ٥٠٪ من التكلفة الفعلية للطاقة الكهربائية رغم أن تكلفة إنتاج الغاز الذى يستخدم فى توليد الكهرباء ارتفعت من ٤ إلى ٥ مرات وأن تثبيت أسعار الكهرباء لمدة ٦ أشهر سيكلف خزينة الدولة ١٠ مليارات جنيه وفقاً لما ذكره الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء.

وتقول الدكتورة وفاء على خبير أسواق الطاقة إن العالم يعيش فى حالة من الضبابية بسبب أزمة الطاقة والدولة المصرية تبذل جهوداً حثيثة لتخفيف العبء على الناس على خلفية أزمة روسيا وأوكرانيا التى التقت بظلالها خاصة على الطاقة والغذاء لافتة إلى أن هناك حس وطنى لدى الرئيس عبد الفتاح السيسى وإحساسه بالشعب المصرى لذلك قرر تأجيل رفع أسعار الكهرباء مؤكدة على أن الظروف كلها كانت تستدعى ارتفاع الأسعار نتيجة ما حدث فى ملف الطاقة والدولة تتحمل وتطلق مبادرات للتخفيف عن المواطنين وتتحمل العبء عنهم كما أن الدولة تحملت قبل ذلك عن المصانع وفرق فاتورة الكهرباء خلال أزمة كورونا.

وأشارت على إلى إن الطاقة هى المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى وإذا توقفت أسعار الطاقة عن الارتفاع يؤثر على أسعار السلع فإذا قللت أسعار الطاقة وقللت ارتفاعها سيمنع انتقال الصدمة ولو بشكل خفيف إلى السوق المصرية موضحة أن رفع أسعار الفائدة سيؤدى إلى أنه سيكون هناك استثمار أقل واستهلاك أقل والرئيس السيسى يريد أن يحافظ على معدل الاستهلاك الموجود حالياً وبالتالى فإن قرار تأجيل رفع أسعار الكهرباء له علاقة بالتضخم المرتفع المستورد من الخارج خاصة فى أسعار الغذاء والسكن وهما لهما علاقة بأسعار الطاقة.

ويقول مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى أن قرار تأجيل زيادة أسعار الكهرباء له بعد اقتصادى فى غاية الأهمية يتعلق بمواجهة الأعباء التى يفرضها ارتفاع أسعار الطاقة على التكاليف التى تتحملها المصانع وبالتالى منع زيادة أسعار المنتجات من المنبع مشيراً إلى أن كثيراً من المصانع التى تستخدم الكهرباء فى الإنتاج يتأثر بارتفاع أسعارها وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة أسعار السلع التى تنتجها هذه المصانع ومن ثم فإن زيادة أسعار الطاقة تتبعها زيادة فى أسعار السلع الأساسية للمواطنين.

وأوضح «بدرة» أن هناك بعد ثانى لقرار الرئيس السيسى وهو اجتماعى لأن المواطن كان سيتحمل ارتفاع أسعار الكهرباء من ناحيتين الأولى فى استهلاكه الشخصى للكهرباء والثانية فى السلع التى يشتريها بما كان سيمثل حالة من الضغط الاجتماعى والاقتصادى على المواطنين مشدداً على أن القرار يعكس أيضاً مدى إدراك الدولة حجم التحديات التى يواجهها المواطن فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم كله والتى أدت إلى ارتفاع مستويات التضخم وبالتالى زيادة أسعار السلع والخدمات بصورة لافتاً إلى أن تأجيل زيادة الأسعار له انعكاس إيجابى على الصناعة والعديد من المكاسب للمواطنين متمنياً ألا يكون هناك ارتفاع خلال الفترة المقبلة فى ظل استمرار مستويات التضخم كتحد أمام المواطن والمصانع والمنتجين.

وقالت الدكتورة هدى الملاح الخبيرة الاقتصادية إن الحرب بين روسيا وأوكرانيا تسببت فى حدوث أزمات اقتصادية عدة على مستوى العالم كله خاصة فى الدول الناشئة التى تعد مصر واحدة منها إلى جانب وجود أعباء أخرى موجودة بالفعل مثل الديون الخارجية مشيرة إلى أن الأعباء أصبحت ثقيلة للغاية على المواطن لذا قرر الرئيس عبدالفتاح السيسى تأجيل قرار رفع أسعار الكهرباء نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التى تواجه المصريين فى الآونة الأخيرة ولمنع زيادة أسعار السلع والمنتجات المختلفة التى تعتمد على الكهرباء.

وأوضحت «الملاح» أن أغلب المنتجات التى نستخدمها حالياً مستوردة من الخارج ما أثر علينا بالسلب وأدى إلى ارتفاع الأسعار فى مصر وارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه لذا كان من الضرورى مواجهة هذه الأزمة بقرار مصيرى يخفف الأعباء عن المواطن مشددة على إن ارتفاع معدلات التضخم خلال الـ٦ أشهر الماضية ضغط المواطن وجعله لا يتحمل أى أعباء إضافية تؤثر على مستواه المعيشى لذلك جاء قرار تأجيل رفع أسعار الكهرباء الذى يعتبر لمصلحة المواطن أولاً.

وقال محمد نجم الخبير الاقتصادى أن ارتفاع درجات الحرارة فى الأيام القليلة الماضية جعل معدل استهلاك الكهرباء يرتفع بشكل ملحوظ لذا كان من الضرورى التخفيف عن المواطن خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى يعانى فيها العالم من الأزمات المختلفة مثل تداعيات فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية لافتاً إلى وجود تأثير إيجابى لقرار تأجيل زيادة رفع أسعار الكهرباء على الأماكن التى تستهلك كهرباء بمعدل مرتفع للغاية مثل المصانع التى تعانى من ارتفاع أسعار المواد الخام وأى ارتفاع جديد فى أسعار الكهرباء كان سيعرقل أعمالها ويعرضها لخسائر.

وأشار «نجم» إلى أن الدولة ستتحمل تكلفة الارتفاع العالمى فى أسعار الكهرباء ومدخلات الإنتاج وهو قرار رشيد سينعكس على تحفيز الإنتاج والصناعة لأن كثيراً من المصانع الذى يستخدم الكهرباء أو الغاز من الممكن أن يتوقف حال عدم قدرته على مواكبة الزيادة المستمرة فى أسعار الطاقة مشدداً على أهمية قرار تأجيل زيادة أسعار الكهرباء فى الفترة الحالية التى يمكن وصفها بالحرجة وكان لا بد من اتخاذ ذلك القرار لتخفيف الضغوط على المواطنين نتيجة التضخم الذى اجتاح العالم فى الشهور الأخيرة.

الاكتفاء الذاتى من اللحوم والأسماك يتحقق قريبًا..

مائدة المصريين عامرة بـ «البروتين الغذائى»

«مجمع الإنتاج الحيوانى» يعظم جهود المشروعات لتوفير احتياجات المواطنين

كتب رأفت كمال:

خلال افتتاحه مجمع الإنتاج الحيوانى والألبان المتكامل بمدينة السادات بمحافظة المنوفية وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى بتعظيم جهود مشروعات الأمن الغذائى لتوفير كافة احتياجات المواطنين وإضافة فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال المشروعات الكبرى، كما وجه الرئيس السيسى بتنمية الثروة الحيوانية والتحسين الوراثى للسلالات المصرية وتوفير كافة الإمكانات اللازمة لتعزيز منظومة تنمية الثروة السمكية لتعظيم المخزون السمكي، مشدداً على أهمية عامل حسن الإدارة والاستعانة بالخبرات المتخصصة بما يساعد على تحقيق الاستفادة القصوى المخططة للإنتاج كماً ونوعاً.

ويقول شريف عطية أستاذ الاقتصاد الزراعى أن مشروعات الارتقاء بالثروة الحيوانية انطلقت منذ سنوات عديدة وتحديداً عام ٢٠١٧ عندما تم إطلاق المشروع القومى «البتلو» والذى كان له بالغ الأثر وساهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء، لافتاً إلى أن دعم المربين وإضافة مشروعات كبرى للثروة الحيوانية وإدراجها ضمن مبادرة البنك المركزى ذات العائد ٥٪ كان لهم تأثير فى تنمية الثروة الحيوانية، حيث أن هناك ما يقرب من ٤١ ألف مستفيد و٤٦٠ ألف رأس ماشية تم تمويلها مع نسبة استرداد للأموال ١٠٠٪.

وأشار «عطية» إلى أن مصر عملت على التحسين الوراثى للسلالات بجانب المشروع القومى لمراكز وتجميع الألبان والذى ساهم فى زيادة الإنتاج لأكثر من ٢٥٠٠ طن فى اليوم الواحد كما أن هناك سلالات تم تحسينها تتناسب مع المزارعين وتفيدهم من حيث الفوارق الإنتاجية، ففى الماضى كان الإنتاج اليومى من الألبان يتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ كيلو، أما الآن فهناك سلالات يمتلكها المزارعون إنتاجها اليومى ما بين ٢٥ إلى ٣٥ كيلو وتحتاج لقدر محدود من الرعاية، لافتاً إلى أن السلالات عالية الإنتاجية يصل حجم إنتاجها اليومى إلى ٥٠ كيلو وتحتاج لوضع تقنى وتكنولوجى عال للغاية ونقل ألبانها يحتاج إلى أجهزة مخصصة لذلك، دون تدخل من أى أيد بشرية.

ووصف حسين عبد الرحمن أبو صدام نقيب الفلاحين فى مصر افتتاح المجمع المتكامل للإنتاج الحيوانى والألبان بأنه إنجاز وخطوة كبيرة فى اتجاه الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء وأنه نموذج رائع للتعاون والتكامل بين الجهات المعنية للدولة للوصول للاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء والألبان والعمل على استقرار أسعارها وتقليل فاتورة الاستيراد حفاظاً على الأمن الغذائى المصري، مشدداً أنه من المشاريع القومية الكبيرة ذات الطابع التكاملى إذ يحوى مزارع التربية ومصانع إنتاج الألبان على مساحة ألف فدان بإجمالى نحو ٥ آلاف رأس حلاب تنتج نحو١٥٠ طن لبن يومياً، داعياً إلى إجراء دراسة موسعة لعمليات التلقيح الصناعى للمواشى واستخدام أحدث التقنيات لإنتاج أفضل الأنواع بما يلائم المناخ والاحتياجات المحلية مع تعميم اللقاحات المناسبة فى البلاد ومنع التلقيح بين الحيوانات المحلية، والعمل على استخدام الأصناف المحلية ذات الإنتاج الضعيف من الألبان لإنتاج اللحم فقط بعد تلقيحها باللقاح المناسب والاستعانة بعلماء مصر والعالم فى هذا الإطار.

ويقول مجدى الجزار خبير الاستزراع السمكى أن الثروة السمكية تشهد طفرة كبيرة منذ ما يقرب من ٨ سنوات ويحدث تطوير كبير ومتميز فى المنظومة التى تبذل الدولة فيها جهوداً ضخمة كل ذلك بهدف أساسى وهو تحقيق الأمن الغذائى لمصر، لافتاً إلى أن البحيرات المصرية تم تطويرها والإنتاج الخاص بها تم تطويره وله مرود اقتصادى كبير بجانب الاهتمام بمزارع أسماك غليون التى كانت محلا للهجرة غير الشرعية وأصبحت الآن واحدة من أكبر المزارع السمكية بجانب مزارع قناة السويس التى حققت طفرات ونتائج ملموسة.

وأشار «الجزار» إلى أن مصر وصلت فى الإنتاج السمكى إلى الاكتفاء الذاتى بنسبة تجاوز ٨٥٪ وهناك جهود مبذولة لتعظيم الإنتاج مع الخطة الموجودة للتحول من نظم الزراعة المفتوحة إلى الزراعة الكثيفة، وهو أمر فى غاية الأهمية يحقق مضاعفة زراعة الأسماك بجانب نقل التجربة المصرية إلى عدد من دول العالم، موضحاً أن القطاع الخاص له دور كبير وشريك مهم فى عملية التنمية وهناك اهتمامات كبيرة ببناء الشراكات والتعاون مع كافة الجهات كل يعمل على أرض الواقع من أجل مساعدة صغار المربين ليكونوا من أصحاب المشروعات الخاصة والمنتجة فى مجال الإنتاج الحيوانى والسمكي.

ويقول الدكتور صلاح حجاج خبير الثروة السمكية إن مصر تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة فى مجال تنمية الثروة السمكية، حيث تم التوسع فى مشروعات الاستزراع السمكى وإنشاء وتطوير موانئ الصيد وورش الإصلاح والصيانة ومعدات التصنيع المُلحقة بها، موضحاً أن الحكومة نجحت فى زيادة الإنتاج السمكى من ١,٩ مليون طن عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٣ ملايين طن عام ٢٠٢٢/٢١ بحيث ارتفع الإنتاج من نهر النيل بنسبة ٧٪ سنوياً ومن البحيرات بنحو ١٣٪ ومن الاستزراع البحرى بنحو ٢٠٪ ومن المتوقع طبقا لاستراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن نصل لنحو ٣ ملايين طن من الأسماك.

وأوضح حجاج أن الإنتاج السمكى من المزارع يبلغ حوالى ٨٠٪ من جملة الإنتاج السمكى ومصر تحتل المركز الأول بين دول إفريقيا والمركز الأول فى إنتاج الأسماك من الاستزراع السمكى بين دول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط والمركز السادس عالمياً فى الاستزراع السمكى ويبلغ إنتاج مصر من الأسماك ما يعادل ٥٦٪ من إنتاج دول حوض البحر المتوسط للاستزراع السمكي، مشيراً إلى أن الدولة قامت بإنشاء العديد من المشروعات كمشروع الاستزراع السمكى بمنطقة شرق بورسعيد على مساحة ٧٥٠٠ فدان ليسهم فى تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة فى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك عالية الجودة، فضلاً عن مشروع المزارع السمكية فى منطقة الديبة غرب بورسعيد على مساحة ٢٠٣ أفدنه، بالإضافة إلى الاستثمارات التى يتم ضخها بالبحيرات المصرية بتوجيه من رئيس الجمهورية الأمر الذى انعكس على زيادة الإنتاج السمكي.

وأكد أن نصيب الفرد فى مصر من إنتاج المزارع السمكية وصل لـ٢٠ كجم مقابل ١٨ كجم على المستوى العالمى كما أن توفير أسماك المزارع فى الأسواق الشعبية خاصة البلطى ساعد فى ضبط الأسعار بالمقارنة بالسلع البديلة اللحوم والدواجن، مؤكداً أن المزارع السمكية تساهم فى تقليل الاعتماد على الاستيراد.

«المجلس الأعلى» خطوة جديدة لتوطين حقيقى..

الحكومة تتحرك بموكب جديد لـ «صناعة السيارات»

مخاوف من كثرة المجالس دون جدوى.. وتفاؤل بتحويل مصر إلى «مركز إقليمى»

ريم ثروت

حالة من الجدل أثارها الإعلان عن تشكيل مجلس أعلى لصناعة السيارات برئاسة رئيس الوزراء ما بين مؤيد ومعارض بسبب كثرة المجالس التى يرأسها رئيس الوزراء ومدى جدواها فى تطوير وتنمية صناعة السيارات فى مصر، فضلا عن جدوى إطلاق استراتيجية تنمية صناعة السيارات التى تم الاعلان عنها منذ أيام خلال زيارته للمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وقال رئيس الوزراء أنه تم عقد العديد من اللقاءات مع مجموعة من كبار المصنعين للسيارات الدوليين والمحليين، والتى تم التأكيد خلالها على أهمية توطين صناعة حقيقية للسيارات فى مصر، موضحاً أن حجم استيراد السيارات خلال العام الماضى تجاوز الـ ٤ مليارات دولار، قائلاً: «صرفنا من مواردنا الدولارية ٤ مليارات دولار»، مضيفاً أن التحدى الكبير اليوم، هو أنه خلال ١٠ سنوات، نتوقع مع النمو الاقتصادى الذى يحدث، أن يتضاعف عدد سيارات فى مصر، وذلك معناه أننا نحتاج على الاقل ٨ مليارات دولار سنوياً، لإدخال سيارات للسوق المحلية، وذلك لن يكون مقبولاً.

وأوضح رئيس الوزراء أن الهدف الاستراتيجى للدولة المصرية هو أن يتم تعميق صناعة السيارات داخل مصر، وكذا كل الصناعات المغذية لها، لكى نعتمد على الانتاج المحلى بقدر الامكان، مع استمرار مصر فى التزامها بكافة اتفاقيات التجارة الحرة التى وقعت عليها، لافتًا إلى أن الدولة قامت بالتنسيق مع كافة الأطراف التى تمثل هذه الصناعة، وكل الشركاء الاجانب، واتحاد الصناعات، من أجل الخروج بالاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات.

ونوه رئيس الوزراء إلى ما أشار إليه الرئيس التنفيذى لشركة نيسان، من أن مصر قادرة على أن تصبح مركزاً اقليمياً لصناعة السيارات، ليس فقط لتغطى الاحتياجات المحلية، بل لتكون بوابة للتصدير لأفريقيا، مشيراً إلى أن احتياجات أفريقيا من السيارات عام ٢٠٣٥ ستصل إلى ٥ ملايين سيارة، وهو ما يعكس حجم المزايا النسبية التى ستحصل عيها الشركات الراغبة فى التواجد على أرض مصر للاستثمار فى هذا القطاع، والاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الموقع عليها من قبل مصر، وكذا الاتفاقية الأخرى الموقعة مع الدول الافريقية.

وقال حسين مصطفى، المدير السابق لرابطة مصنعى السيارات إن مصر ليست لديها أزمة فى تصنيع السيارات، ولكن لدينا أزمة فى التسويق والمبيعات؛ نظرًا لارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق انخفاض قوة الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى. مضيفا أن سبب استثمار شركات السيارات فى المغرب وتونس والجزائر بدلًا من مصر، يرجع إلى أن مناخ الاستثمار فى مصر منذ سنوات لا يتناسب مع متطلبات الشركات المستثمرة وغير جاذب للاستثمار.

وأشار إلى أن الوضع الحالى فى مصر يختلف عن السابق، حيث إن المناخ العام خلال الفترة الحالية جاذب للاستثمار من حيث تقديم حوافز فعلية للمستثمرين سواء فى استعادة جزء من الأموال المستثمرة أو تقديم الأراضى بتسهيلات، وأيضًا تقديم أراض بالمجان فى المناطق الأولى بالرعاية مثل الصعيد.

وأكد أنه تم عمل البنية التحتية فى مصر اللازمة لجذب الاستثمارات، مثل شبكة الطرق، التى تعد من العوامل الجاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى تطوير الموانئ الموجودة والتوسع فيها، وربطها بالمحافظات وكذلك إنشاء موانئ جديدة علاوة عن مشروعات تنمية محور قناة السويس، بما يتضمنه من أنفاق وموانئ ومناطق لوجيستية

ولفت إلى أن الدول أصبحت حاليًا، فى انتظار شركات للاستثمار فى قطاع السيارات، والصناعات المغذية، وبالفعل هناك شركات تتفاوض مع مصر للاستثمار فى قطاع السيارات، وتدرس التصنيع فى مصر، خاصة بعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسى لقادة شركات السيارات العالمية ودعوتهم الى الاستثمار فى مصر والتشديد على الحكومة ضرورة توطين صناعة السيارات فى مصروتوفير كافة الظروف للتسيير فى عمل المستثمرين. قائلًا: «لكن هذه الشركات تنتظر وضوح رؤية الدولة، أمام الاستثمارات الجديدة فيما يخص الضرائب والجمارك والتى ستميز التصنيع المحلى عن الاستيراد».

وقال أن توقف بعض الشركات الأوروبية عن التصنيع فى مصر يرجع لأسباب خاصة بها، والتى من ضمنها توقعات التطبيق الكامل لاتفاقية الشراكة الأوربية، ولكن أعتقد أن هذه الشركات ستعود قريبًا إلى السوق المصري.

وقال الدكتور خالد عبد الفتاح، أستاذ التمويل والاستثمار بجامعة عين شمس، إنه بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها الدولة إلا أنه من الصعب جذب استثمارات فى قطاع السيارات أو غيرها من القطاعات. وأضاف أن المستثمر ينظر إلى الدولة المستقرة سياسيًا واقتصاديًا، ولكن مصر يزداد حجم ديونها بشكل مستمر، وهو الأمر الذى يزيد من أعباء الدولة الداخلية، قائلًا: «هناك نسبة مخاطرة للمستثمر».

وأشار عبد الفتاح، إلى أنه يوجد ٢٠ شركة لتصنيع السيارات فى مصر، ولكن نحتاج إلى قرارات حقيقية لتغذية الصناعات المصرية، متابعًا: «الرئيس السيسي، لديه قانون بشأن السيارات تنص المادة الأولى فيه على أن جميع قطاع السيارات يجتمع لتصنيع سيارة مصرية ١٠٠٪، والمادة الثانية تنص على أن جميع الهيئات والقطاعات الحكومة ملزمة بشراء ٢٠ ألف سيارة من المنتج، والمادة الثالثة تنص على أنه إذا لم تقم هذه الشركات بالتصنيع تتم مضاعفة الإيرادات ٣٠٠٪، ولكن لم يفعل حتى الآن.

وقال اللواء حسين مصطفى، المدير التنفيذى السابق لرابطة مصنعى السيارات، إن إنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل التحول إلى وسائل النقل المستدام، هو قرار كان ينتظره السوق منذ فترة لخدمة القطاع وتنميته.

وأشار إلى أن إنشاء مجلس أعلى لصناعة السيارات، سيعنى بوضع خطط واستراتيجيات لتنمية صناعة السيارات فى السوق المصرى ومتابعة تنفيذها، كما سيبحث المشاكل التى تواجه صناعة السيارات لتذليلها ووضع الحلول المناسبة لحلها.

وأوضح أن من مهام المجلس تحديث الإطار العام للإصلاح التشريعى والإدارى لصناعة السيارات؛ نظراً إلى أن صناع السيارات يواجهون العديد من القرارات التى تحد من عملهم، وأحياناً قد تكون متضاربة فى بعض الأحيان، فإذا كانت هناك جهة واحدة يتم فيها مراجعة القرارات وتغيير ما يلزم فيها، سيكون ذلك فى مصلحة صناعة السيارات بشكل كبير.

أضاف «مصطفى»، أن المجلس سيسهم فى تنمية الصناعات المغذية بشكل كبير؛ نظراً إلى أنه سيتم التنسيق بين مصنعى الخامات والقطع الصغيرة وبين مصنعى المنتج الوسيط وبين مصنعى المنتج الكامل، وستتم الاستفادة من عقد الاتفاقيات وتبادل الخبرات فى هذا المجال ومن خلال خبرات القطاع الخاص مع القطاع العام، بجانب خبراء السيارات لدراسة ما نحتاجه للنهوض بالقطاع.

وقال خالد سعد، أمين عام رابطة مصنعى السيارات، إن إنشاء مجلس أعلى للسيارات سيساعد على تطوير صناعة المركبات محلياً والتى افتقدت وجود كيان يضع السياسات العامة لها، فى ظل تعدد الجهات المدافعة عنها والمتحدثة باسمها، من روابط وغرف وشعب.

وأشار إلى أن توقيت إنشاء المجلس ارتبط بالتحديات التى يواجهها السوق حالياً والتى تتطلب دراسة مستوفاة لعوائق التصنيع المحلى، وكيفية التعامل مع جوانب نقص المعروض الذى يقابله ارتفاع بالطلب؛ بسبب تراجع الإنتاج عالمياً.

وأوضح أن دور المجلس يجب أن يتضمن العمل على تذليل ودراسة جميع المعوقات التى تواجه القطاع والعمل على حلها، مؤكداً أن الدولة اهتمت بالطرق والكبارى وتطوير البنية التحتية خلال الفترة الأخيرة الماضية.

أضاف «سعد»، أن من مهام المجلس الاهتمام بزيادة نسبة المكون المحلى لصناعة السيارات من ٤٥٪ إلى ٦٥٪ وذلك لتغطية احتياجات المستهلكين فى السوق المصرى؛ نظراً إلى انخفاض الواردات خلال الفترة الحالية.

وأكد زيادة تبادل العلاقات مع الدول المجاورة لزيادة وتحفيز الاستثمار الأجنبى فى مصر وزيادة الصادرات، بجانب فتح أسواق تصديرية فى دول أفريقيا والشرق الأوسط.

إنجازات غير مسبوقة بالقطاع..

كنوز الثروة البترولية تتدفق على مدار 8 سنوات

عبد العزيز عمر

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية أن تطوير الأداء داخل قطاع البترول والإصلاحات الشاملة التى نفذتها الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى مكنت القطاع من مواجهة تحديات غير مسبوقة يمر بها العالم متمثلة فى التحديات الناجمة عن جائحة كورونا والآن الأزمة الروسية الأوكرانية التى يتم التعامل مع آثارها وفق سيناريوهات لم يكن إعدادها ممكناً لو تأخر الإصلاح والتحديث والتطوير الذى نجح فى القضاء على الأزمات التى كانت تعيشها مصر .

وأضاف أن النتائج والأداء لقطاع البترول المصرى خلال ٨ سنوات تدل على مدى كفاءة التخطيط والتنفيذ للأهداف الإستراتيجية التى وضعتها الوزارة وانطلقت فى تحقيقها من خلال رؤية متكاملة لتطوير وتحديث القطاع وبرنامج إصلاح اقتصادى وطني.

وأوضح أن سنوات هذه الفترة شهدت نمواً فى موارد مصر من الغاز الطبيعى واستغلالاً أمثلاً لها وتطويراً غير مسبوق لمصافى تكرير البترول وصناعات القيمة المضافة والبنية الأساسية واستدامة فى تأمين إمدادات الوقود وكذلك نقلة فى أداء شركات القطاع العام البترولى وفى مجال التعدين والتحول الرقمى ومواكبة التغير المناخى وغيرها من مجالات الصناعة البترولية .

وأكد أن هذه النتائج لم تكن لتتحقق لولا ما تم من وضع أسس قوية وتخطيط جيد للأعمال وإدارته إدارة اقتصادية كفء وضعت فى اعتبارها مواكبة القطاع لجهود التنمية فى الدولة مع تحديثه وتطويره وتحقيق الاستفادة المثلى من توجه القيادة السياسية فى تحقيق إصلاح اقتصادى حقيقى يخدمه استقرار سياسي.

وفيما يلى استعراض لأهم ما تحقق من إنجازات فى جميع مجالات صناعة البترول والغاز والتعدين:

المؤشرات المالية والاقتصادية لقطاع البترول مرآة عاكسة لما تحقق من نجاحات

ارتفاع صادرات قطاع البترول المصري، لتصل إلى حوالى ١٣ مليار دولار عن عام ٢٠٢١ تعادل حوالى ٢٠٨ مليار جنيه مقابل ٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ ، بزيادة نسبتها ٨٤,٣٪، هذا وقد شملت الزيادة فى الصادرات زيادة قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعى والغاز المسال بصورة قياسية خلال عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ٧٧٠٪، حيث تم إعادة تشغيل مصنع إسالة الغاز بدمياط واستئناف تصدير الغاز المسال بعد توقف دام ٨ سنوات وتشغيل مصنع إسالة وتصدير الغاز بإدكو، كما تم تصدير غاز طبيعى ومسال خلال الفترة من يناير حتى نهاية إبريل ٢٠٢٢ بقيمة ٣,٩ مليار دولار تعادل ٦٣ مليار جنيه بسبب زيادة الأسعار العالمية.

التحول من تحقيق عجز فى الميزان التجارى البترولى إلى تحقيق فائض حيث كان القطاع قد حقق لأول مرة منذ سنوات طويلة فائضاً فى الميزان التجارى عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ حوالى ٩,٩ مليار جنيه، كما بلغ الفائض فى الميزان التجارى البترولى خلال عام ٢٠٢١ ما يعادل حوالى ٤٦,٤ مليار جنيه

وبلغ ما آل من قطاع البترول للخزانة العامة للدولة عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٣٣ مليار جنيه بالمقارنة بعجز بلغ حوالى ٧٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

كما بلغت جملة الاستثمارات فى قطاع البترول حتى نهاية أبريل ٢٠٢٢ حوالى ١,٢ تريليون جنيه منها ٧٧٨ مليار جنيه مشروعات بدأ تشغيلها و١١٩ مليار جنيه مشروعات جارى دراستها و٢٩٢ مليار جنيه للمشروعات جارى تنفيذها منها ٦ مشروعات تكرير بقيمة حوالى ١٣١ مليار جنيه جارى تنفيذها لزيادة الطاقة الإنتاجية من المشتقات البترولية ومن ثم تقليل الاستيراد.

ونجح قطاع البترول فى تحويل معدل نمو قطاع الغاز خلال الأعوام السابقة من سالب ١١٪ إلى موجب ٢٥٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مما حقق الاكتفاء الذاتى للبلاد من الغاز واستئناف التصدير، كما بلغ معدل نمو قطاع التكرير حوالى ٢٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

كما تم إطلاق وتنفيذ أكبر خطة تطوير شاملة لشركات القطاع العام البترولى وشملت تنفيذ مشروعات جديدة وتطوير الوحدات القائمة والتوسعات والإحلال والتجديد للأصول وتعزيز أنظمة السلامة ودعم التحول الرقمى وتدريب الكوادر، وتم إنفاق استثمارات غير مسبوقة لتطوير هذه الشركات بلغت ٥٢ مليار جنيه خلال الفترة من يونيه ٢٠١٤ حتى يونيه عام ٢٠٢١، كما اعتمد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية أكبر موازنة استثمارية للقطاع العام اعتباراً من العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بقيمة وصلت إلى ٣٠ مليار جنيه.

جذب استثمارات أجنبية لتنمية الاحتياطيات البترولية

على مدار ٨ سنوات من التخطيط والجهد الدءوب، نجح قطاع البترول فى دفع عجلة الاستثمار فى البحث عن البترول والغاز فى مصر من أجل تنمية الثروات البترولية وتحقيق اكتشافات جديدة، وذلك بعد عودته لطرح المزايدات وعقد الاتفاقيات البترولية والتى تعد حجر زاوية رئيسي، حيث تم خلال السنوات الثمانى ما يلي:

وتم طرح ١٠ مزايدات عالمية خلال تلك الفترة للبحث عن البترول والغاز فى المناطق البرية والبحرية فى كل من البحرين المتوسط والأحمر والدلتا والصحراوين الغربية والشرقية وخليج السويس وصعيد مصر، وقد أسفرت (٩) مزايدات منها عن ترسية ٣٩ منطقة للبحث عن البترول والغاز وذلك باستثمارات حدها الأدنى حوالى ٢,٢ مليار دولار ومنح توقيع ٧٧٢,٦ مليون دولار على شركات عالمية منها شركتى اكسون موبيل وشيفرون العالميتين وهو ما يمثل نجاحاً فى جذب شركاء جدد للاستثمار فى صناعة البترول المصرية من الشركات الغربية والشرقية والبحر المتوسط وسيناء والدلتا وخليج السويس، وأضافت هذه الاكتشافات احتياطيات بترولية قدرها حوالى ٥٠٣ ملايين برميل زيت ومتكثفات، وحوالى ٣٩,٩ تريليون قدم٣ غاز طبيعي.

وتم إطلاق بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج الرقمية (Egypt Upstream gateway) للتسويق والترويج لمناطق البحث والاستكشاف عالمياً فى فبراير٢٠٢١ وهو ما يتماشى مع اتجاه الدولة لدعم التحول الرقمي، والتى تقضى بتوفير البنية التحتية الرقمية والتطبيقات الالكترونية المتقدمة للحفاظ على البيانات الجيولوجية والجيوفيزيقية وبيانات الإنتاج وإدارة جولات المزايدات العالمية للبحث عن البترول والغاز وإعداد خريطة استثمارية لمناطق المزايدات واستخدام الطرق الحديثة فى عمليات التسويق والترويج لفرص وأنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج من خلال دراسات جيولوجية للأحواض المختلفة بالإضافة إلى إعداد كوادر فنية مدربة مما سيساهم فى زيادة معدلات الإنتاج وبالفعل يتم طرح المزايدات عليها ومنها ثلاث مزايدات عالمية تم طرحها خلال عام ٢٠٢١.

مشروعات متطورة للمسح السيزمى وتجميع البيانات الجيوفيزيقية

تم تنفيذ عدد من مشروعات المسح السيزمى الإقليمى وإنشاء مركز معلومات رقمى متكامل «بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج» وذلك فى إطار البرنامج الأول لمشروع تطوير وتحديث قطاع البترول الخاص بجذب الاستثمارات فى مجال البحث والإنتاج ومن أهمها:

جارى حالياً الانتهاء من المرحلة الثانية من المسح السيزمى ثلاثى الأبعاد بالبحر الأحمر بمساحة ١٣ ألف كيلومتر مربع بتكلفة تبلغ ٧٤,٥ مليون دولار .

كذلك جارى تنفيذ برنامج للمسح السيزمى ثلاثى الأبعاد لأول مرة بالبحر المتوسط باستخدام تكنولوجيا النودز لمساحة ٣٢٩ كيلو متر مربع بتكلفة تبلغ ٣٥ مليون دولار.

كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية من المسح السيزمى الإقليمى بغرب المتوسط فى سبتمبر٢٠١٨ لتسجيل وتجميع ومعالجة بيانات سيزمية ثنائية الأبعاد إضافية تصل أطوالها إلى ٢٢ ألف كم ..وبناءً على نتائج هذا المشروع فقد أبدت الشركات الكبرى والمصنفة عالمياً مثل بى بى ، توتال ، شل ، شيفرون واكسون موبيل وغيرهم رغبتهم فى ضخ استثمارات جديدة فى البحث والاستكشاف وإنتاج البترول فى منطقة غرب المتوسط البكر فى أسرع وقت، حيث تم توقيع ٧ اتفاقيات فى منطقة غرب المتوسط مع شركات إكسون موبيل، بى بى ، توتال ، شل ، شيفرون ، كما تم إجراء مسح سيزمى ثلاثى الأبعاد لأول مرة بتلك المناطق فى غرب المتوسط لمساحة ٣٠,٨ ألف كم٢ بتكلفة ١١٥ مليون دولار، هذا ومن المخطط طرح باقى المناطق فى مزايدة عالمية لجذب مزيد من الشركات والاستثمارات فى غرب المتوسط.

ووضع منطقة البحر الأحمر لأول مرة على خريطة الاستثمار فى البحث عن البترول والغاز بعد ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية ، حيث تم طرح أول مزايدة عالمية فى مارس ٢٠١٩ للبحث فى منطقة البحر الأحمر والترسية على ٣ شركات بترولية عالمية كبرى هى شيفرون وشل ومبادلة فى ٣ مناطق بالبحر الأحمر وذلك لأول مرة، ويتم البدء فى أعمال الحفر داخل تلك المناطق خلال عام ٢٠٢٣، وجاءت تلك المزايدة كنتيجة لمشروع تجميع البيانات الجيوفيزيقية الذى نفذه قطاع البترول بالتعاون مع شلمبرجير العالمية فى تلك المنطقة .

وتم توقيع اتفاقية بين وزارة البترول وشركة شلمبرجير العالمية وتشمل إجراء مسح سيزمى متقدم يتم تنفيذه لأول مرة فى مصر لإعادة تقييم الموارد البترولية فى منطقة خليج السويس لزيادة احتياطيات وإنتاج الزيت الخام، هذا وقد تم الانتهاء من أعمال المسح السيزمى الإقليمى لمساحة ٨٢٠ كم٢ فى يوليو٢٠٢٠ لشركة بترول خليج السويس (جابكو) وكذلك الانتهاء من المسح السيزمى لشركة نبتون لمساحة ٣٠٥ كم٢ فى يوليو٢٠٢٠، وجارى الآن الانتهاء من المعالجة المتقدمة لهذه البيانات بتكلفة إجمالية تزيد عن ٧٠ مليون دولار .

كذلك مشروع تجميع البيانات الجيوفيزيقية بالمناطق المفتوحة بجنوب مصر، حيث قامت شركة جنوب الوادى القابضة للبترول بالتعاقد مع شركة تى جى إس الإنجليزية لتنفيذ مشروع يهدف لتجميع بيانات جيوفيزيقية بالمناطق البرية المفتوحة بنطاق أعمالها وبتكلفة حوالى ٥٠مليون دولار، وقد تم الانتهاء من المشروع فى مارس٢٠١٨ بتغطية مسافة ١١ألف كم٢ ، تمهيداً لطرح مزايدات مستقبلاً للبحث فى تلك المناطق.

إنتاج الغاز الطبيعى يقفز لمعدلات غير مسبوقة

بلغ إجمالى الإنتاج للثروة البترولية خلال الثمانى سنوات الماضية حوالى ٥٩٧ مليون طن بواقع ٢٤٥ مليون طن زيت خام ومتكثفات، وحوالى ٣٤٢ مليون طن غاز طبيعي، و١٠ مليون طن بوتاجاز بخلاف البوتاجاز المنتج من مصافى التكرير والشركات المساهمة.

وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفع إلى أعلى معدلاته كأحد ثمار خطط قطاع البترول فى الإسراع بتنمية الحقول المكتشفة ووضعها على الإنتاج بما ساهم فى زيادة الإنتاج تدريجياً ، حيث وصلت معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعى خلال العام الحالى حوالى ٦,٨ مليار قدم مكعب يومياً .

هذا وقد تحقق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى المنتج محلياً بنهاية شهر سبتمبر٢٠١٨ بفضل تزايد الإنتاج المحلى من الغاز نتيجة الانتهاء من تنمية ووضع مراحل جديدة من العديد من مشروعات تنمية حقول الغاز وأهمها أربعة حقول كبرى فى البحر المتوسط على خريطة الإنتاج وهو ما أدى إلى التوقف عن استيراد الغاز الطبيعى المسال وبالتالى ترشيد استخدام النقد الأجنبى الموجه للاستيراد وتقليل فاتورة الاستيراد التى تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتى فى سبتمبر ٢٠١٨ واستئناف التصدير تحولت مصر من أكبر الدول المستوردة للغاز المسال بين أعوام ٢٠١٥–٢٠١٧، إلى التصدير ومن ثم نجاحها فى دعم مكانتها كلاعب رئيسى فى قطاع الغاز، حيث تبوأت المركز الثانى فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى إنتاج الغاز الطبيعي، والرابع عشر عالمياً فى إنتاج الغاز الطبيعى فى عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ترتيبها الثامن عشر عالمياً فى عام ٢٠١٥.

وتم تحقيق أعلى معدل إنتاج للثروة البترولية فى تاريخ مصر فى أغسطس عام ٢٠١٩ حيث بلغ حوالى ١,٩ مليون برميل مكافئ يومياً من الزيت الخام والغاز والمتكثفات.

توصيل الغاز للمنازل

فى إطار دعم القيادة السياسية ومتابعتها المستمرة لمشروعات التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى للمنازل لتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للمحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً وتخفيف العبء عن المواطنين فى الحصول على اسطوانة البوتاجاز وعن الموازنة العامة للدولة فى استيراد البوتاجاز، فقد تم تحقيق طفرة فى استخدام الغاز الطبيعى بديلاً عن البوتاجاز خلال الأعوام الثمانى الماضية بما يكفل تعزيز الانتفاع بهذه الخدمة الحضارية التى تتيح وقوداً نظيفاً أقل فى التكلفة والأعباء على المواطنين ، حيث كانت أهم النتائج ما يلى :

وتم توصيل الغاز لحوالى ٧,٣ مليون وحدة سكنية بما يمثل حوالى ٥٤٪ من إجمالى عدد الوحدات التى تم توصيل الغاز الطبيعى لها منذ بدء نشاط توصيل الغاز فى مصر عام ١٩٨١ (وذلك على مدار ٤١ عاماً) والبالغة حوالى ١٣,٥ مليون وحدة سكنية مما وفر الخدمة لأكثر من ٦٠ مليون مواطن مما ساهم فى توفير ٢٠ مليار جنيه سنوياً من دعم البوتاجاز .

ويقدر عدد أسطوانات البوتاجاز التى تم إحلال الغاز الطبيعى محلها خلال الثمانى سنوات الماضية حوالى ١٣٢ مليون أسطوانة، الأمر الذى أدى إلى تخفيض الدعم الموجه للبوتاجاز.

كما تم تحقيق أعلى معدل سنوى لتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل خلال الأربع أعوام الماضية بمعدلات بلغت ٢ر١ مليون وحدة سنوياً.. كما تم تنفيذ شبكات توزيع بلغت حوالى ٣٤,٣ ألف كم خلال الـ ٨ سنوات بالمقارنة بـ ٢٦,٨ ألف كم شبكات توزيع منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠١٤.

وتم كذلك إطلاق مبادرة وزارة البترول والثروة المعدنية للتقسيط الميسر لمساهمة العميل فى تكلفة توصيل الغاز الطبيعى للمنازل بقسط شهرى ٣٠ جنيه على ٦ سنوات بدون فوائد وذلك بالنسبة للمناطق التى يصلها الغاز لأول مرة ولم يصلها من قبل مما ساهم فى زيادة إقبال المواطنين على التعاقد .

وتنفيذاً لتوجهات الدولة باستخدام العدادات مسبوقة الدفع بكافة مرافق الدولة لرفع كفاءة تحصيل مستحقات الدولة ومنها عدادات الغاز فقد تم تركيب أكثر من مليون عداد مسبق الدفع.

جدير بالذكر أنه قد تم توصيل الغاز الطبيعى إلى ٣٠٧ منطقة جديدة يدخلها الغاز الطبيعى لأول مرة خلال الأربعة الأعوام الماضية.

بعد التراجعات الحادة للأسواق العالمية..

البورصة تطلب محفزات وإعفاءات لإنقاذها من الانهيارات

كتبت – حنان محمد:

سادت حالة المخاوف فى الأسواق العالمية فى ظل الهبوط الحاد الذى تعرضت لها، بعد تزايد مخاطر التضخم على الاقتصاد الأمريكى والذى وصل نهاية مايو إلى أعلى مستوياته فى ٤١ عامًا، عند ٨,٦٪ على أساس سنوى.

ودفع تشديد الفيدرالى سياسته النقدية بوتيرة أقوى، أسواق المال العالمية إلى تكبد خسائر كبيرة.

ويرى خبراء سوق المال، أن تأثير تلك التراجعات على البورصة المصرية محدود، خاصة مع تأثره من قبل بالعديد من العوامل، على سبيل المثال الإتجاه لتطبيق ضرائب الأرباح الرأسمالية وعدم طرح شركات جديدة فى وقت سابق كان السوق قادر فيه على استيعاب الطروحات.

وشددوا على ضرورة البحث عن محفزات ضريبية وإعفاءات لجذب الاستثمارات لأن المقياس الحقيقى لنجاح السياسات المالية، يتمثل فى الحصيلة الفعلية وليست برفع نسب ضرائب بصورة سلبيه تؤدى إلى التباطؤ والركود.

وقال حسام الغايش خبير أسواق المال، إنه مع ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متسارعة خلال الشهور الاخيرة فى العالم، وبالتالى فى مصر كتضخم مستورد فإن العالم قد يواجه موجة من الركود التضخمى نتيجة هذه الموجة التضخمية التى اتت بعد أزمة فيروس كورونا الذى أصاب العالم بحالة من الركود، فكل هذا وغيره من الصورة الضبابية التى يقف أمامها الاقتصاد العالمى تؤثر بشكل مباشر على الأسواق العالمية.

ورأى ان التضخم الراهن لن يتم التخلص منه ومن آثاره إلا بعد عامين على أقل تقدير وقد تمتد لفترة أطول من ذلك، وأثناء تلك الفترة سيخضع الاقتصاد العالمى لركود تضخمي، بمعنى انخفاض النمو الاقتصادى بالتزامن مع ارتفاع التضخم، وينظر الفريق المنتصر هنا إلى صلابة الاعتبارات التى يتمتع بها هذا السيناريو المقلق، بدءًا من استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والسياسات المتشددة للصين فى مواجهة الأوبئة المتجددة، وما يترتب عليها من انقطاعات متكررة فى سلاسل التوريد، إضافة إلى التقلبات الحادة التى تشهدها الأسواق حول العالم، وكل هذا سيتم خلال الفترة الراهنة.

ورأى أن البورصة قد تكون كلمة السر فى كافة الدول حيث انها ستكون بوابة الاستحواذات والحصول على تمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وحالات التعثر المالي، مما يعنى بداية دورة جديدة فى أسواق المال مع وصول الأزمة لقمتها والتحول إلى الأسهم الأكثر ملاءة وقوة مالية خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال، أنه بطبيعة الحال الركود هو العدو الأول لجميع الأسواق وجميع الإقتصاديات، لكن فى الوقت الحالى بدأ يتحول الأمر إلى شبه ركود بالعديد من الأسواق لأن الموجه التضخمية الحاليه هى ليست ناتجه عن ارتفاع بمعدلات الطلب الحقيقه، لكن نتيجة سياسات التيسير الكمى وهو النهج الذى إتبعته البنوك المركزية الكبرى خلال أزمة فيروس كورونا.

وأشار إلى أن ذلك ساهم فى زيادة المعروض من النقد، ومع ضخ كميات ضخمة النقد وتباطؤ سلاسل الإمدادات أدى ذلك إلى ظهور موجه تضخمية صاحبها إنخفاض بالقوى الشرائية لدى المستهلكين وبالتالى تغيرت السياسات النقديه نحو رفع معدلات الفائده لكبح التضخم، مرورا بحرب روسيا و أوكرانيا خاصة مع تزايد التوترات بين روسيا و المعسكر الغربى وإصرار الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك على عدم زيادة الإنتاج لتعويض الخسائر وعجز الموازنات بالأعوام السابقة، حيث أن النفط مكون رئيسى لمؤشرات التضخم بالنظر للسوق المحلى للأسهم مقارنه بالأسواق العالميه و الناشئة الآخرى

ورأى إن السوق المصرى تأثر بالسلب من قبل أن تتأثر الأسواق الآخرى لعوامل عديده على سبيل المثال، الإتجاه لتطبيق ضرائب الأرباح الرأسمالية وعدم طرح شركات جديده فى وقت سابق كان السوق قادر فيه على إستيعاب الطروحات.

وأضاف أنه من الملاحظ أن القطاعات المناسبه بالوقت الحالى قطاعات البتروكيماويات والأسمده بالإضافة إلى قطاع الاغذية بإعتباره من السلع الأساسية، لكن التضخم المرتفع لفترات طويله يمكن أن يكون سلبى لقطاعات معينة مثل البنوك، لأنه يؤدى إلى تآكل قيمة القروض الحالية التى سيتم سدادها فى المستقبل.

وأضاف إنه من الضرورى البحث عن محفزات ضريبية وإعفاءات لجذب الإستثمارات لأن المقياس الحقيقى لنجاح السياسات الماليه يتمثل فى الحصيلة الفعلية وليست برفع نسب ضرائب بصورة سلبيه تؤدى إلى التباطؤ والركود.

خروج الأجانب وتدخل الرقابة المالية وراء خسائر البورصة

كتب- أحمد عبدالمنعم:

قال خبراء سوق المال، إن البورصة المصرية تتعرض حاليا للعديد من الضغوط سواء داخليًا أو خارجيا، حيث تتعرض الأسواق العالمية لموجة عنيفة من التراجعات الحادة تأثرًا بهروب المستثمرين من الأصول ذات المخاطر بعد بعد تزايد مخاطر التضخم على الاقتصاد الأمريكى والذى وصل نهاية مايو إلى أعلى مستوياته فى ٤١ عامًا.

وقال عماد الحسانى رئيس شركة العربية للسمسرة فى الأوراق المالية، إن البورصة تتعرض لمزيد من الضغوط، خاصة مع الهبوط العنيف فى الأسواق العالمية، بالإضافة لتخارج الأجانب من الأسواق الأقليمية، مع اتجاه البنك الفيدرالى الأمريكى لرفع أسعار الفائدة.

وأضاف «الحساني»، أن الأسهم فى البورصة المصرية أصبحت جاذبة للشراء بعد التراجع المستمر فى أسعار الأسهم على مدار الفترة الماضية وهو ما وضح من خلال طلب الاستحواذات حاليا على العديد من الشركات فى البورصة، قائلا: «الأسهم بقيت ببلاش".

محمد ماهر

وأوضح أن التدخلات من جانب هيئة الرقابة المالية عن طريق وقف الأكواد وإلغاء العمليات كان لها أصر مباشر على السوق، وهو ما يعتبر ضغط على السوق.

وقال محمد ماهر رئيس الجمعية المالية للأوراق المالية، إن أداء البورصة سيء منذ بداية العام خاصة بعد نشوب الحرب الأوكرانية والتى أثرت بدرجة كبيرة على الحالة الاقتصادية ومن قبلها فيروس كورونا.

وأضاف أن أداء البورصة سلبى مع تخارج الأجانب ورفع سعر الفائدة وإجراءات البنك المركزى كلها كانت لها تأثيرات سيئة على البورصة المصرية، هناك الكثير من الانتقادات من تدخلات هيئة الرقابة المالية ولكن حجم السوق الضعيف يتأثر بشدة.

وناشد ماهر، هيئة الرقابة المالية بتقليل التدخلات والإيقاعات، لافتا إلى أن السوق يتحكم فيه عدد كبير من المضاربين وليس المؤسسات، وكان لابد من وضع حد أدنى للاستثمار فى الأوراق المالية للمؤسسات، وكان هناك لقاء مع الجهاز المركزى للمحاسبات.

أسواق المال تحتفظ بالسبق فى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات

كتب- أحمد عبدالمنعم:

شارك الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية، فى فعاليات المؤتمر والمعرض المتخصص فى أمن المعلومات والأمن السيبراني، بحضور وزير المالية الدكتور محمد معيط، الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم العالى القائم بأعمال وزير الصحة، وممثلين عن وزارتى النقل والإنتاج الحربي، بحضور ممثلى شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.

قال الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية، إن أسواق الأوراق المالية تعتمد بشكل رئيسى على تكنولوجيا المعلومات فى عملياتها التشغيلية اليومية خلال جلسات التداول، مضيفًا أنه ومع التوسع فى الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية المختلفة يأتى الحديث عن أهمية تأمين البيانات والتحوط ضد أى مخاطر تداولها بشكل غير منضبط.

أكد «فريد»، أن الشمول المالى الذى يتواكب مع مسار الدولة المصرية نحو التحول الرقمى هدف أساسى للقائمين على إدارة القطاع المالى المصرفى وغير المصرفى وهو ما يتطلب تبسيط إجراءات وصول الجميع الى الخدمات والمنتجات المالية بشكل آمن.

أشار رئيس البورصة، إلى أن سوق الأوراق المالية كان له السبق فى التحول من النظام الورقى إلى الالكترونى من خلال تطوير وبناء بيانات مركزية، مشيرا إلى أهمية الوسائط التكنولوجية، خاصة فى القطاع المالى وذلك لتعبئة المزيد من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق مستهدفات خطط التنمية.

أضاف رئيس البورصة، أن إداراته استطاعت صياغة رؤية وخطة عمل تتضمن أنظمة إلكترونية خلال فترة بداية الجائحة، وهو ما ضمن استمرار العمل واستقرار التداول جنبًا إلى جنب الحفاظ على أرواح العاملين من خلال زيادة عمليات الربط الإلكترونية بين كاف أطراف السوق لتمكينهم من مباشرة عملهم بشكل اعتيادى خاصة على مستوى التداولات اليومية.

«الرقابة المالية» تعلن نتيجة التحقيقات مع «الإسماعيلية الجديدة»

أعلنت هيئة الرقابة المالية، نتيجة التحقيقات التى أجرتها مع شركة الإسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية-شركة منقسمة، بعد تضارب بياناتها بشأن نزاع الشركة مع محافظة الإسماعيلية، بسبب إيقاف إشهار ملكية قطعة أرض. وقالت الرقابة المالية، إن التحقيقات كشفت أن التوصيات الصادرة من الأمانية الفنية للجنة الوزارية لا تتعدى كونها اقتراح بغرض تسوية النزاع بين الأطراف ويحق لمحافظة الإسماعيلية قبولها من عدمه وذلك ابتغاء للمصلحة العامة.

وأضافت أن اقتراح التسوية تضمن قيام الشركة بدفع مقابل تنازل لصالح محافظة الإسماعيلية وفقًا لما تتضمنه اللوائح الداخلية بالمحافظة فضلا عن أنه تم تحديد موعد الاجتماع اللاحق ليكون بتاريخ ٧ يونيو وليس ٥ يونيو.

كما أن اجتماع الأمانة الفنية للجنة الوزارية تم عقده فى ٧ يونيو ٢٠٢٢ والذى انتهى إلى تأجيل النظر فى تسوية النزاع ليوم ٢٦ يونيو وهو مالم تقم الشركة بالإفصاح الفورى عنه فى حينه.

وقررت الرقابة المالية اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال ما تكشف لها من مخالفات ارتكبتها الشركة، مع إعادة التعامل على السهم بجلسة تداول اليوم الاثنين ١٣ يونيو.

يشار أن الإسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية خلال الربع الأول من ٢٠٢٢، حققت خسائر خلال الفترة بلغت ٥٢٦,٠٦ ألف جنيه، مقابل خسائر بلغت ٣٤٥,١ ألف جنيه خلال الفترة ذاتها من ٢٠٢١.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الثلاثة أشهر إلى ١٢٤,٢ ألف جنيه، مقابل ١١٢,٨٤ ألف جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

تراجع خسائر «ماريدايف» ٤٥% خلال الربع الأول

كشفت المؤشرات المالية المستقلة لشركة الخدمات الملاحية والبترولية- ماريدايف، خلال الربع الأول من ٢٠٢٢، تراجع خسائرها بنسبة ٤٥ بالمائة على أساس سنوي.

وقالت الشركة فى بيان للبورصة، إنها حققت خسائر بلغت ٥,١٣ مليون دولار خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس الماضي، مقابل خسائر بلغت ٩,٢٦ مليون دولار فى الربع المقارن من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الربع الأول إلى ١١,١٩ مليون دولار، مقابل إيرادات بلغت ١٠,٠٩ مليون دولار فى الربع المقارن من ٢٠٢١.

يشار إلى أن الخدمات الملاحية والبترولية- ماريدايف حققت خسائر خلال العام الماضى بقيمة ٧٨,٠٦ مليون دولار، مقابل خسائر بلغت ١٤٣,٢٦ مليون دولار فى ٢٠٢٠.

وتراجعت إيرادات الشركة خلال ٢٠٢١ إلى ١١٥,٨٣ مليون دولار مقابل ١٨٠,٥٣ مليون دولار فى العام السابق له.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، بلغت خسائر الشركة فى العام الماضى ٤٣,٢٧ مليون دولار، مقابل خسائر بلغت ٦٣,٩٦ مليون دولار فى ٢٠٢٠.

شراكة محتملة «ريسبونس» الإماراتية ومستشفيات «كليوباترا»

أعلنت شركة «ريسبونس» الإماراتية عن إبرام اتفاقاً غير ملزما لشراكة محتملة مع مستشفيات كليوباترا المصرية.

وذكرت شركة ريسبونس بلس القابضة، فى بيان لسوق أبوظبى للأوراق المالية، أنها قامت بتوقيع اتفاقية بنود مبدئية غير ملزمة فى مصر مع شركة مستشفيات كليوباترا من أجل شراكة محتملة.

وخلال الربع الأول من العام الجاري، استكملت شركة «ريسبونس بلس القابضة» تجهيز ١٠٠ ٪ من مستلزمات جميع مشاريعها المميّزة فى أبرز المواقع، ومنها جامعة الإمارات العربية المتحدة، وشركة الإنشاءات البترولية الوطنية NPCC فى المملكة العربية السعودية، و«القناة»، وOXY، وسيف بن درويش، ونادى الأهلى دبي، وفورمولا ١ العربية السعودية ٢٠٢٢، وغيرها الكثير.

وبلغ صافى الأرباح للشركة الإماراتية بنهاية الربع الأول من العام الجارى ١٤,٣١ مليون درهم، فى مقابل خسارة بلغت مليون درهم فى الفترة ذاتها من العام السابق، فيما بلغ إجمالى العوائد ٨٧,٧ مليون درهم فى ٣١ مارس ٢٠٢٢، مقارنةً بـ ٠,٤ مليون درهم فى مارس من العام ٢٠٢١.

وتعد شركة «ريسبونس بلس القابضة»» التابعة لشركة «ألفا ظبي» المدرجة فى سوق أبو ظبى للأوراق المالية، إحدى الشركات الرائدة فى تقديم خدمات الرعاية الصحية فى دولة الإمارات العربية المتحدة.

«سوريل» التابعة لـ «سوديك» تحصل على تسهيل ائتمانى من «الأهلى المتحد»

أعلنت شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)، عن قيام شركة السادس من أكتوبر للتنمية والمشروعات العقارية «سوريل» «تابعة» بتوقيع عقد تسهيل ائتمانى بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه مع البنك الأهلى المتحد.

وأوضحت الشركة، أن توقيع العقد الائتمانى لخصم شيكات «أوراق قبض-»تمثل أقساطاً مستقبلية خاصة بوحدات تم تسليمها فى مشروع ايستاون ريزيدانسيز بمنطقة شرق القاهرة. يشار إلى أن السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك»، سجلت أرباحاً بلغت ٢٢٨,٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس الماضي، مقابل أرباح بلغت ١٠٢,٢٨ مليون جنيه خلال نفس الربع من ٢٠٢١، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب مالكى الشركة الأم من الأرباح خلال الثلاثة أشهر نحو ٢٢٦,٢٣ مليون جنيه بنهاية مارس، مقابل ١٠٠,٤٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

فيما سجلت الحقوق غير المسيطرة خلال الفترة أرباح بلغت ١,٩٧ مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة ١,٨٢ مليون جنيه خلال نفس الربع من ٢٠٢١.

وارتفع إجمالى إيرادات الشركة خلال الربع الأول من العام الجارى إلى ١,١٨ مليون جنيه، مقابل ٨٤٨,٥٧ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

«مدينة نصر للإسكان» تنفى وجود عرض لشراء أسهمها

قالت شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير، إنه لم يرد للشركة أى عرض شراء على أسهم مدينة نصر للإسكان والتعمير.

جاء ذلك فى بيان للشركة، ردًا على استفساراتها بشأن وجود عرض شراء على الورقة المالية الحاصة بسهم مدينة نصر للإسكان والتعمير.

يشار إلى أن مدينة نصر للإسكان والتعمير، حققت صافى ربح بلغ ١٢٠,٣٣ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس الماضي، مقابل صافى ربح بلغ ١١٤,٤٩ مليون جنيه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الثلاثة أشهر إلى ٨٤١,٦٣ مليون جنيه، مقارنة بنحو ٤٩٣,١٣ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢١.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ حققت الشركة أرباحاً بلغت ١٢٠,٢٤ مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة ١١٥,٩٢ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة.

سداد ٢٤ مليار دولار خلال أول ٥ شهور من ٢٠٢٢ ..

السياسة النقدية تنجح فى اختبار الديون الخارجية

كتبت- منال عمر:

قام البنك المركزى المصرى بسداد التزامات خارجية خلال أول ٥ شهور من العام الجارى بقيمة ٢٤ مليار دولار، وهو ما يؤكد بوضوح قدرة كبيرة للدولة على سداد الديون الخارجية، بحسب بيانات من البنك المركزي.

وقال مصرفيون إن سداد البنك المركزى مستحقات ضخمة على مصر خلال أول ٥ شهور من العام الجارى جاء نتيجة وجود تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى فرض حماية على الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمات العالمية مثل كورونا وبناء احتياطى نقد أجنبى ساعدنا على الصمود والعبور من الأزمات.

وأظهرت البيانات أن المركزى سدد ديونًا خارجية بقيمة بلغت ١٠ مليارات دولار من يناير وحتى مايو الماضي، و١٤ مليار دولار للمستثمرين الأجانب سددها خلال أول ٥ أشهر من العام الجاري.

قال عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة فضل عدم ذكر اسمه، إن قدرة المركزى على سداد مستحقات على مصر فى مواعيدها يعزز من مصداقية مصر والتزامها فى سداد الأقساط والمديونيات وهو أمر إيجابى تضعها مؤسسات التصنيف الائتمانى العالمية وصندوق النقد الدولي.

وأضاف أن برنامج الإصلاح الاقتصادى ساهم بقوة فى توفير حماية للاقتصاد المصرى وقدرته على مواجهة الأزمات وبناء احتياطى نقد أجنبى مكن من العبور من التحديات والصمود فى مواجهة الأزمات السابقة مثل كورونا والراهنة على أثر تبعات السلبية العالمية للنزاع الروسى الأوكراني.

وأوضح أن السياسة النقدية بالبنك المركزى حاليا تعد من أهم العوامل التى ساهمت فى تمكين الاقتصاد المصرى على مواجهة التحديات الخارجية فضلا عن نجاح القائمين فى المركزى على إدارة الاحتياطى والاستثمارات بكفاءة عالية.

وأكد أن رصيد الاحتياطى من العملة الاجنبية يكفى لتغطية واردات ٥ شهور يعطى طمانة ورساله العالم مع قدرة مصر على سداد المستحقات عليها.

وتابع أنه توجد تدفقات وايرادات من النقد الأجنبى على مصر مثل السياحة وهيئة قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وهو ما ساهم فى سداد التزامات كبيرة على مصر.

وقال محمود نجلة، المدير التنفيذ الأسواق الدخل، والنقد الثابت فى شركة الأهلى لإدارة صناديق الاستثمار، إن سداد البنك المركزى مستحقات بقيمة ٢٤ مليار دولار خلال أول ٥ شهور من العام الجارى مقابل انخفاض الاحتياطى بقيمة ٥,٤ مليارات دولار فى أخر ٣ شهور يعكس وجود تدفقات على مصر من النقد الأجنبي.

وبحسب بيانات البنك المركزى المصرى المنشورة على موقعه الإلكتروني، انخفض احتياطى النقد الأجنبى إلى نحو ٣٥,٤٩٥ مليار دولار فى نهاية مايو مقابل نحو ٤٠,٩٣٥ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠٢١.

وأوضح نجلة أن مصر لديها تدفقات بالنقد الأجنبى تأتى من مصادر مختلفة مثل السياحة وهيئة قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج فضلا عن الاستثمارات والودائع من الإمارات والسعودية.

لتوافقه مع معيار الجودة لنظام استمرارية الأعمال..

«الأهلى المصرى» أول بنك وطنى يجدد حصوله على شهادة ISO ٢٢٣٠١-٢٠١٩

كتبت- منال عمر:

نجح البنك الأهلى المصرى فى تجديد حصوله على شهادة التوافق مع معيار الجودة لنظام استمرارية الأعمال ISO ٢٢٣٠١-٢٠١٩ الصادرة من المعهد البريطانى للمواصفات القياسية British Standards Institution BSI، حيث يعد أول بنك فى مصر يتوافق مع الاصدار بنسخته الحديثة لهذه الشهادة حتى عام ٢٠٢٤ والتى يمنحها المعهد البريطانى للمواصفات القياسية الذى يعد أحد أهم الجهات المشهود لها دولياً والتى تلعب دورا هاما فى وضع المواصفات العالمية المعترف بها فى هذا المجال.

وهو الامر الذى يعكس تبنى إدارة البنك الأهلى المصرى منظومة عمل متكاملة تتضمن الاهتمام بالعديد من المحاور بدءًا من عمليات التحليل والقياس مروراً بوضع ودراسة وتقييم الخطط البديلة، وصولاً إلى تدريب العاملين المعنيين لتحقيق أعلى معدلات جودة الأداء حال التعرض لأى نمط من أنماط التوقف عن الأعمال من المقرات الأساسية نتيجة الأزمات بكافة أنواعها مما يساعد على زيادة المرونة التنظيمية لنظام إدارة استمرارية الاعمال بالبنك دون أى تعطيل أو عرقلة لسير العمل.

صرح هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى أن إعادة اصدار شهادة التوافق مع معيار الأيزو ٢٢٣٠١ فى نسخته الحديثة هذا العام يمثل إضافة استثنائية للبنك حيث تعد بمثابة إشادة دولية بقدرة البنك على التعامل مع المخاطر والتحديات التى يشهدها العالم حالياً، مشيرا الى التطور المستمر ومواكبة الإصدارات المحدثة من تلك المعايير الدولية الخاصة بضمان استمرارية الأعمال.

وأضاف ان تلك الشهادة تأتى انعكاسا لالتزام البنك بتعليمات ومتطلبات الهيئات العالمية للمواصفات القياسية فى هذا المجال ودليلا على ريادة وكفاءة البنك وفعاليته فى إدارة عملياته وتقديم كافة الخدمات المصرفية بالكفاءة والجودة المطلوبة بما يخدم ويحمى الاقتصاد القومى ويحقق الاستقرار المالى والمصرفى مع الحفاظ على أموال المودعين وتعظيم العائد على رأس المال المستثمر.

وأكد عكاشه أن الصناعة المصرفية تشهد منذ فترة العديد من التحديات فى ظل الظروف البيئية والسياسية مما يفرض عليها المزيد من المرونة للتعامل مع تلك التحديات وأن البنك الأهلى المصرى يستند فى هذا الصدد إلى نظام لضمان استمرارية الأعمال متوافقا مع أعلى وأحدث المعايير الدولية ويتسم بالفعالية والمرونة من خلال امتلاكه لمجموعة من الحلول البديلة والمستحدثة كالمقرات البديلة وحلول العمل عن بعد، وكذا حزمة متنوعة من الحلول التقنية المتميزة والوحدات المتنقلة فضلاً عن تميز العناصر البشرية المدربة ذات الكفاءة المهنية لضمان استمرار تقديم البنك خدماته لعملائه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وأعربت داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى عن اعتزازها بإعادة اصدار شهادة التوافق مع معيار الجودة لنظام استمرارية الأعمال ISO ٢٢٣٠١-٢٠١٩ بنسختها الحديثة للبنك، مشيرة الى أن تلك الشهادة الدولية قد سبق منحها للبنك الأهلى المصرى من قبل عام ٢٠١٨ مما يؤكد على استمرارية قدرته على مواصلة تقديم الخدمات الحيوية وفقا لمستويات جودة وتوقيتات محددة حال التعرض لحالات الطوارئ أو الأزمات، وذلك عن طريق الفهم الكامل لطبيعة أنشطة المؤسسة وتحديد المخاطر المتعلقة بها وتحليل تأثير تلك المخاطر فى حالة وقوعها، مع وضع استراتيجيات وخطط بديلة وإجراء كافة الاختبارات الدورية لها لمواجهة تلك المخاطر بشكل مستمر، وكذا جهود المتابعة والمراقبة والتحديث المستمر بما يضمن استمرارية الأعمال الحيوية للبنك فى كافة الظروف، ومؤكدة على أن البنك الأهلى المصرى دائما ما يحرص على تزويد العناصر البشرية والكفاءات ذات المهارات الفنية والمهنية العالية بالتدريب المستمر والمتخصص على أحدث الممارسات العالمية فى هذا المجال وتحسين القدرة على العمل خلال المواقف الصعبة والتحديات، والحد من احتمال التعرض لحالات توقف الأعمال والاستمرار فى توفير كافة خدمات البنك للعملاء مع الالتزام بتقديم أفضل تجربة بنكية للعملاء.

وأوضح محمد عبد الرحيم الرئيس التنفيذى للمخاطر بالبنك الأهلى المصرى أن البنك يسعى دائما للتخطيط الجيد والتنفيذ الدقيق والعمل الاستباقى لمواجهة المتغيرات التى يشهدها العالم حالياً، وأن البنك يعى تماما كافة المعايير والممارسات الدولية كأدلة استرشاديه فى مجال تحليل وتحديد المخاطر وكيفية التعامل معها لبناء نظام فعال لاستمرارية الأعمال، من خلال الجهود التى تحققت لبناء نظام فعال لاستمرارية الأعمال ومواجهة أى مخاطر محتملة قد تؤدى لتوقف الأعمال.

«CIB» يتربع على عرش «فوربس» لأقوى ٥٠ شركة بمصر

حصل البنك التجارى الدولى مصر CIB، على المركز الأول بقائمة فوربس الشرق الأوسط "لأقوى 50 شركة فى مصر" والتى تضم الشركات الأكثر ربحية والأعلى من حيث القيمة السوقية والأصول فى البلاد.

وأعلنت مؤسسة فوربس العالمية عن تصدر البنك التجارى الدولى – أكبر بنك قطاع خاص فى مصر – قائمة "فوربس" لأقوى 50 شركة فى مصر لعام 2022، حيث جاء فى المركز الأول بإجمالى أصول تبلغ 26.8 مليار دولار فى نهاية عام 2021.

وتضم قائمة فوربس الشرق الأوسط "أقوى 50 شركة فى مصر لعام 2022" الشركات الأكثر ربحية والأعلى من حيث القيمة السوقية والأصول، حيث يبلغ إجمالى القيمة السوقية للشركات المدرجة بالقائمة نحو 28.5 مليار دولار، بمجموع أصول يتخطى 142 مليار دولار، بينما وصلت المبيعات الإجمالية للشركات إلى 39.1 مليار دولار، ومجموع صافى الأرباح لـ 5.4 مليار دولار.

وفى نهاية ديسمبر 2021، سجلت أصول CIB نحو 498.2 مليار جنيه بما يعادل 26.8 مليار دولار، بزيادة 16.45% مقارنة بنفس الفترة لعام 2020، وحقق البنك صافى ربح بقيمة 13.26 مليار جنيه بما يعادل 713.9 مليون دولار بزيادة 29.6% مقارنة بنفس الفترة لعام 2020، بالإضافة إلى ذلك، حقق البنك عائد قروض وإيرادات مشابهة بقيمة 45.07 مليار جنيه خلال 2021 بما يعادل 2.4 مليار دولار.

وفى هذا السياق، قال حسين أباظة، المسئول التنفيذى الرئيسى والعضو المنتدب لـCIB، إن البنك يعتز بكونه على قمة الشركات المصرية، حيث يحرص دائمًا على المساهمة بقوة فى بناء وتنمية الاقتصاد القومى، ويواصل جهوده وتطلعاته نحو مستقبل أفضل لكافة القطاعات الاقتصادية التى يحرص على تمويلها ودعمها بكافة السبل، حيث يعتبر القطاع المصرفى المصرى أحد أهم القطاعات الرئيسية الداعمة لمستهدفات التنمية الاقتصادية.

وأضاف أن CIB، نجح فى مواصله نموه المسجل بنهاية العام الماضى 2021، ليحقق مزيدًا من النمو والتقدم خلال الربع الأول من العام الحالى 2022، حيث ارتفعت إجمالى أصول البنك من 498.2 مليار جنيه فى نهاية ديسمبر الماضى لتصل إلى 524.8 مليار جنيه فى نهاية مارس 2022، كما ارتفع صافى الربح ليصل إلى 4.25 مليار جنيه خلال الربع الأول لعام 2022، مقابل 2.8 مليار جنيه خلال الربع الأول لعام 2021، كما ارتفع عائد القروض والإيرادات إلى 12 مليار جنيه، مقابل 10.1 مليار جنيه خلال الربع الأول لعام 2021.

جدير بالذكر أن القائمة تضم 16 شركة بقطاعى البنوك والخدمات المالية، و8 شركات بقطاع العقارات، و7 شركات بقطاع الصناعة. وقام فريق "فوربس" بجمع البحوث والمعلومات والبيانات المالية من القوائم المالية المجمعة للشركات المدرجة فى البورصة المصرية، ثم صنّف الشركات وفقًا للقيمة السوقية، والمبيعات، وإجمالى الأصول، وصافى الأرباح للعام المالى 2021، وتم استبعاد الشركات التى لم تفصح عن القوائم المالية المجمعة والمدققة للعام المالى 2021، وذلك حتى 20 أبريل 2022.

«البنك الأهلى» يطلق سيارات الصراف الآلى المتنقلة بمدن ساحلية خلال الصيف

كتبت- منال عمر:

أطلق البنك الأهلى المصرى عدد من سيارات الصراف الآلى المتنقلة الخاصة لخدمة رواد المدن الساحلية خلال موسم الصيف.

وقال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس الإدارة بالبنك الأهلى المصري، إن تلك المبادرة تأتى سعيا من البنك لتقليل حجم التكدس والازدحام على ماكينات الصراف الآلى بمختلف الفروع فى المدن الساحلية وسعيا لخدمة العملاء بتلك المناطق التى تشهد رواجا كبيرا خلال فترة الصيف، مما يأتى دعما لتلك الفروع خاصة أثناء فترات الأعياد والمناسبات الرسمية.

وأكد أبو الفتوح أن تلك المبادرة تأتى ضمن استراتيجية البنك التى تركز على أن العميل محور اهتمام البنك وهو ما يدعم بشكل كبير خطط التوسع فى الشمول المالى كأحد ركائز التنمية فى القطاع المصرفى.

وقال كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصرى إن تلك المبادرة تنطلق بداية من مدينة بلطيم وجمصة ومرسى مطروح ومحافظة البحر الأحمر والساحل الشمالى والعين السخنة وغيرها من المدن الساحلية بهدف توفير خدمات الصراف الآلى لرواد تلك المناطق، على أن يستمر العمل بالسيارات المتنقلة طوال موسم الصيف تيسيرا على العملاء بتلك المناطق.

وأضح أن أسطول سيارات الصراف الآلى المتنقلة mobile ATMs وصل عددها إلى ١٩ سيارة، ومن المخطط أن يتم زيادة عددها الى ٢٨ سيارة بنهاية شهر يوليو ٢٠٢٢، بحيث تغطى مختلف محافظات الجمهورية وفقا وتوزيع جغرافى مدروس حسب احتياجات العملاء ومناطق تركزهم.

وأوضح أن سيارة الصراف الآلى المتنقلة تتيح العديد من الخدمات للعملاء منها السحب والايداع وتغيير العملات وسداد الفواتير والتبرعات والتحويل اللحظى والاستعلام وطلب كشف حساب مختصر وغيرها من الخدمات المصرفية.

وأشار سوس إلى تواجد تلك السيارات أيضا فى أرض المعارض الدولية لتلبية احتياجات العملاء من رواد مختلف المعارض، بالإضافة إلى اتاحة تلك السيارات أيضا أثناء فترات صرف المرتبات بمقار الشركات التى يتم تحويل مرتبات العاملين بها على البنك الأهلى منعا لأى تكدس على ماكينات الصارف الآلى حيث تم دعم ما يقرب من ٧٤ شركة عام ٢٠٢١.

وأكد سوس أن البنك لم يغفل عملائه من ذوى الهمم، حيث وفر لهم فى تلك السيارات مطالع مخصصة للكراسى المتحركة، مع إجراء تعديلات لتتناسب معه لتسهيل تعامل العميل معها للاستفادة من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى تدخل أو مساعدة خارجية تيسيرا عليهم فى الحصول الخدمات المصرفية بكل سهولة ويسر.

وأشار إلى أن تلك المبادرة قد ساهمت بشكل كبير فى دعم بعض القرى أثناء فترة جائحة كورونا بالإضافة إلى دعم المناطق غير المغطاة بماكينات صرف آلى مثل سيوة وسانت كاترين سعيا من البنك للوصول بالخدمات المصرفية إلى كافة شرائح المجتمع.

ما بين السيطرة على التضخم وإرضاء عملاء البنوك..

«المركزى» يحل معادلة صعبة مع أسعار الفائدة

توقعات بزيادة أقل وتيرة.. والتثبيت مطروح بعد امتصاص صدمة الفيدرالى الأمريكى

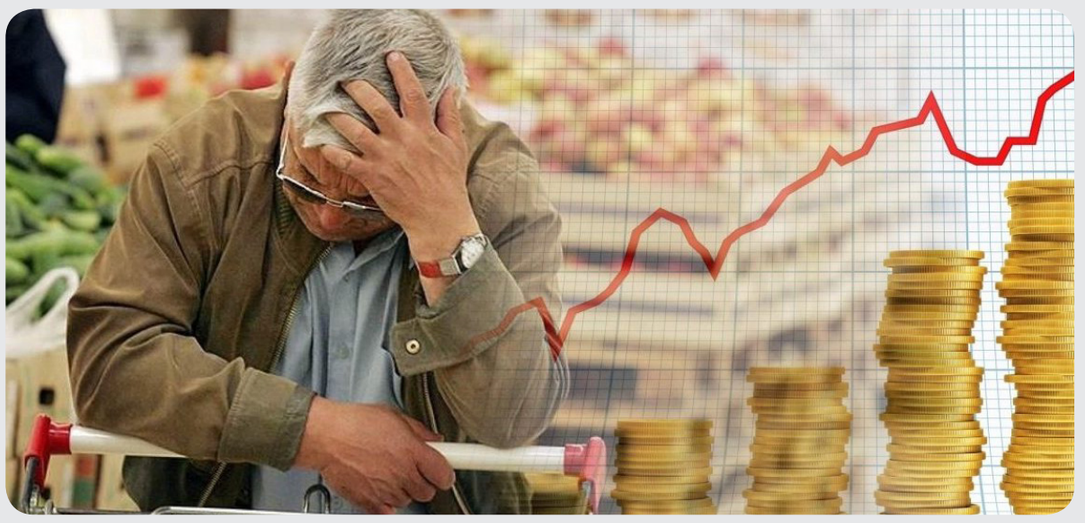

كتبت- منال عمر:

يضع مواصلة ارتفاع المعدل السنوى للتخضم العام والأساسى البنك المركزى فى مواجهة قريبة مع قرار رفع الفائدة للمرة الثالثة على التوالى فى اجتماعه المقبل تحت ضغوط زيادة الأسعار والتضخم، والمحافظة على وتيرة عجلة النمو، وإرضاء العملاء بحصولهم على عائد مرضى على مدخراتهم.

وتباينت توقعات المصرفيين بين احتمالات إتجاه المركزى لتثبيت الفائدة بعد رفعها مرتين على التوالى فى أخر اجتماعين له ومتصاص صدمة الضغوط والمتغيرات العالمية، أو مواصلته لرفع سعر الفائدة ولكن بوتيرة أقل عن الاجتماع السابق بنسبة لاتزيد عن ٠,٥٪ أو ١,٥٪ فى اجتماعه القادم، فى محاولة منه للسيطرة على الضغوط التضخمية، ومواجهة استمرار الاحتياطى الفيدرالى «البنك المركزى الأمريكي» فى رفع الفائدة مجددا فى اجتماعه الأسبوع الجارى وهو مايزيد من حجم التحديات.

وتعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى اجتماعه الرابع خلال عام ٢٠٢٢ يوم الخميس القادم الموافق ٢٣ من شهر يونيو الجاري.

وأعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صعود معدل التضخم السنوى فى المدن خلال مايو الماضى سجل ارتفاعًا للشهر السادس على التوالى ليسجل ١٣,٥٪ فى مايو مقابل ١٣,١٪ فى أبريل الماضي.

كما أعلن البنك المركزى المصرى ارتفاع المعدل السنوى للتضخم الأساسى إلى ١٣,٣٪ خلال مايو الماضى مقابل ١١,٩٪ فى شهر أبريل.

ويتجاوز معدل التضخم السنوى الأساسي أوالعام فى المدن بذلك النطاق المستهدف الذى وضعه البنك المركزى لمعدل التضخم السنوى عند مستوى ٧٪ (بزيادة أو نقصان ٢٪) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

وتوقعت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، رفع البنك المركزى للفائدة فى اجتماعه القادم للمرة الثالثة على التوالى ولكن بوتيرة أقل من اجتماعه السابقة بعد زيادة معدل التضخم، وإتجاه الفيدرالى الأمريكى لرفع الفائدة فى اجتماعه المقبل.

ورجحت سهر الدماطى رفع المركزى للفائدة بنسبة لن تزيد بين ١٪ و١,٥٪ على أقصى تقدير وهى أقل من وتيرة زيادة الفائدة فى أخر اجتماع له بهدف إيجاد عائد حقيقى على مدخرات العملاء بالجنيه المصرى يفوق معدل التضخم حيث العائد الحقيقى الذى يحصل عليه العميل على مدخراته بالبنوك بعد ما سجل تراجع لأول مرة من ٤ سنوات.

وكان البنك المركزى أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا العام يوم ١٩ مايو الماضى بنسبة ٣٪ لتصل إلى ١١,٢٥٪ للإيداع و١٢,٢٥٪ للإقراض.

وأوضحت سهر الدماطى أن المركزى يسعى إلى تحقيق معادلة صعبة وهى وجود عائد حقيقى للعملاء على مدخراتهم، لأمتصاص السيولة محاربة التضخم، وكذلك رغبته فى تفادى الأثار السلبية لزيادة الفائدة على تراجع وتيرة النمو، حيث أى زيادة على الإقراض تقوم الشركات بتحميلها على سعر المنتج النهائى وبالتالى ستزيد الأسعار وينعكس ذلك على زيادة التضخم وترشيد المواطنين مشترياتهم وكل ذلك سيؤثر على تراجع معدل الإنتاج للقطاع الخاص.

وأشارت الدماطى أن تثبيت المركزى للفائدة هو قرار محتمل فى الاجتماع القادم حاصة أن الهدف من رفع الفائدة أمتصاص السيولة لضبط الأسعار ولكن مانراه حاليا تضخم مستورد لن يفلح معه زيادة الفائدة.

وساهم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فى الأيام الأخيرة لشهر فبراير، والمستمرة حتى الآن، والعقوبات الغربية على روسيا بسبب هذه الحرب، فى ارتفاع أسعار عدد من السلع العالمية خلال الشهور الأخيرة وعلى رأسها سلع أساسية غذائية والمعادن والطاقة وغيرها بشكل حاد وهو انعكس على أسعار بعض السلع في مصر ولا يزال يعكس بعض تأثيره على الأسواق.

وقال محمد نجلة، المدير التنفيذى الأسواق النقد والدخل الثابت، فى شركة الأهلى لإدارة الاستثمارات، إن وتيرة انخفاض زيادة معدل التضخم الشهرى قد تساعد المركزى على تثبيت سعر الفائدة فى الاجتماع القادم للحصول على مهلة لمراقبة الأوضاع القادمة وخاصة بعد ما رفع الفائدة ٣٪ على مرتين.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الأخيرة انخفاض معدل التضخم الشهرى خلال مايو الماضى إلى ٠,٩٪ لإجمالى الجمهورية مقابل ٣,٧٪ فى أبريل، كما انخفض معدل التضخم الشهرى فى المدن خلال مايو إلى ١,١٪ مقابل ٣,٣٪ فى أبريل.

ولا يعنى انخفاض معدل التضخم الشهرى فى مايو الماضى أن أسعار السلع والخدمات تراجعت، ولكن ذلك يعنى أنها ارتفعت فى المجمل بوتيرة أقل من ارتفاعها فى أبريل.

وأوضح محمود نجله أن البنك المركزى لن يضطر لرفع الفائدة الاجتماع القادم نتيجة نجاحه فى امتصاص صدمة الفيدرالى الأمريكى بشكل استبقائى سواء برفع الفائدة ١٪ فى اجتماعه الاستثنائى فى مارس الماضى أو رفع الفائدة ٢٪ فى اجتماعه التالى بشهر مايو الماضي.

وعادة مايوثر قرار الفيدرالى الأمركى برفع الفائدة على الدول الناشئة فى أتباع نفس المسار للحفاظ على جزء من استثمارات الأجانب فى أذون وسندات الخزانة (أدوات الدين الحكومية).

وقال عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة، إن البنك المركزى من المحتمل يرفع الفائدة فى اجتماعه القادم بوتير أقل من السابقة وبنسبة لن تزيد عن ١٪ بهدف إعطاء حافز نفسى فقط لاغير بعد زيادة معدل التضخم.

ووصف تراجع وتيرة ارتفاع التضخم الشهرى خلال شهر مايو الماضى بالخادعة حيث يتميز هذا الشهر بتقليل المصريين مشترياتهم بسبب ضغوط ومصروفات الدروس الخصوصية للطلبة فى المدارس وسيظهر ارتفاع التضخم بوضوح خلال ٣ شهور القادمة.

وأوضح أن رغبة البنك المركزى فى رفع سعر الفائدة بهدف محافظة على وجود عائد حقيقى على استثمار الأموال فى البنوك وليس لأمتصاص السيولة كون التضخم الحالى مستورد لن يفلح معه زيادة الفائدة.

والمعدل الحقيقى للعائد فى البنوك، هو صافى ما يحصل عليه المدخرين فى البنوك سواء فى الشهادات أو أدوات الدين الحكومية بعد خصم معدل التضخم

ويتفق عضو مجلس الإدارة أحد البنوك الخاصة مع سهر الدماطى ونجله فى رايهم أن رفع المركزى للفائدة سيكون أقل حدة عن الاجتماع السابق لتلأشى أثاره السلبية على زيادة التكلفة على الشركات المقترضين خارج المبادرات المدعمة، وأنعكاس هذا على زيادة أسعار السلع وتراجع المشتريات ثم انخفاض معدلات الإنتاج.

حقق ١,٤ مليار جنيه أرباحًا قبل الضرائب..

«بنك القاهرة» يحقق معدلات نمو جيدة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢

تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وراء ارتفاع الإيرادات التشغيلية

كتبت- منال عمر:

أظهرت القوائم المالية المستقلة لبنك القاهرة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ عن إستمرار تسجيل معدلات نمو جيدة، حيث تخطى صافى الربح ٠,٨ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٢، كما إرتفع صافى الدخل من العائد ليصل إلى ٢,٨ مليار جم بالمقارنة بـ ٢,٥ مليار جم بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢١ وبنسبة نمو بلغت ١٢٪، كما إرتفع صافى الدخل من الأتعاب والعمولات بنحو ١٨٪ ليسجل ٥٤٥ مليون جم بالمقارنة بـ ٤٦١ مليون جم خلال الربع الأول من ٢٠٢١ مما أدى إلى نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة ١٤٪ لتصل الى ٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٣,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة المقارنة.

وأفاد طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة أن نمو الإيرادات التشغيلية للبنك تحقق نتيجة لتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، كما جاء نتيجة لنمو حجم محفظتى القروض والودائع، مشيراً إلى إستمرار البنك فى تطبيق إستراتيجيته التوسعية لتقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية.

وأظهرت المؤشرات المالية للبنك الإبقاء على قاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغ معدل معيار كفاية رأس المال المجمع ١٦,٦٢٪، وحقق البنك عائداً على متوسط حقوق الملكية بمعدل ١٥,٧٥٪، وعائد على متوسط الأصول ١,٢٪ بنهاية مارس ٢٠٢٢، حيث بلغ إجمالى الأصول ٢٧٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٥٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسبة نمو بلغت ٦٪.

كما إرتفع إجمالى محفظة القروض للعملاء والبنوك بنحو ٩ مليار جنيه لتصل إلى ١١٩ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٢، كما يحرص بنك القاهرة على تعزيز وتنمية المحفظة فى قطاعات مختلفة مثل تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى التجزئة المصرفية.

وحققت محفظة إئتمان الشركات الكبرى والبنوك إرتفاعاً لتصل إلى نحو ٥٩,٢ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسبة نمو بلغت ١٠٪.

وحرص بنك القاهرة خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ على المشاركة فى تمويل كبرى المشروعات سواء من خلال تمويل مشروعات حكومية أو تنموية بمختلف القطاعات ومن أبرزها قطاعات الإنشاءات والتطوير العقارى والبترول والقطاع الغذائى حيث إرتفعت الحدود النقدية لمحفظة قطاع التمويل الهيكلى والقروض المشتركة إلى ٢٣,١ مليار جنيه بنهاية الربع الاول من ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٢,٢ مليار جم نهاية عام ٢٠٢١.

وإنطلاقاً من الدور الحيوى الذى تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق أهداف التنمية، حقق البنك نتائج متميزة فى تمويل هذا القطاع حيث بلغ إجمالى المحفظة ١٣,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١١,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ بنسبة نمو بلغت ١٢٪.

وإرتفعت محفظة قروض التجزئة بنحو ٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٪ عن العام المالى ٢٠٢١ لتصل إجمالى المحفظة إلى نحو ٤٠,٥ مليار جنيه بنهاية الربع الأول ٢٠٢٢، كما بلغت محفظة التمويل متناهى الصغر ٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٨٪ عن العام المالى ٢٠٢١، كما بلغ عدد عملاء التمويل متناهى الصغر ١٧٤ ألف عميل بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٦٢ ألف عميل بنهاية العام ٢٠٢١، كما تم منح ٣٦ ألف قرض خلال الربع الأول من العام الجارى بقيمة بلغت حوالى ١,٥ مليار جنيه، حيث يُعد بنك القاهرة أول مؤسسة مالية فى مصر تطلق خدمة منح القروض متناهية الصغر رقمياً بمقار أنشطة العملاء فى أقل من ساعة دون حاجة العميل لزيارة مقر الفرع، فى خطوة غير مسبوقة تعزز دور البنك فى دعم منظومة التحول الرقمى مما يسهم فى توفير الوقت والجهد المبذول من العملاء وتيسير إجراءات حصول العملاء على القروض، وفى اطار مشاركة البنك ضمن مبادرة البنك المركزى للتمويل العقارى فقد إرتفعت نسبة القروض الجديدة الممنوحة للعملاء بنسبة نمو بلغت ٥٢٪ وذلك خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بمحفظة ودائع العملاء، فقد حققت المحفظة نمواً بلغ ٧,٥ مليار جنيه بمعدل ٤٪ لتصل إلى ٢٠٥,٨ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٢ مقابل ١٩٨,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢١، وترجع تلك الزيادة إلى إعادة هيكلة وتبسيط إجراءات العمل بالفروع وسرعة تلبية إحتياجات العملاء وتحسين مستوى خدمة العملاء مما أدى إلى إجتذاب جهات جديدة للتعامل مع البنك، بالإضافة إلى التوسع فى تقديم محفظة متنوعة من المنتجات المبتكرة بالعملة المحلية والأجنبية بأسعار فائدة تنافسية.

شهدت خدمتى الموبايل والإنترنت البنكى خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ طفرة فى عدد العملاء المشتركين وصولاً إلى حوالى ٣١٥ ألف عميل بنسبة نمو بلغت ٢٢٪ مقارنة بـ ٢٥٩ ألف عميل بنهاية عام ٢٠٢١، كما إرتفعت قاعدة العملاء لمحفظة «قاهرة كاش» لتصل إلى ٨٢٦ ألف عميل بنسبة نمو تقارب ٦٪ بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ الأمر الذى إنعكس على إرتفاع إستخدامات العملاء للمحفظة بنسبة نمو ١٠٪.

كما شهدت خدمات القبول الإلكترونى عبر رمز الإستجابة السريع QR-Code تحقيق معدل نمو يصل إلى ٦٪ تقريباً مقارنة بنهاية عام ٢٠٢١ بإجمالى عدد تجار يصل إلى ٢٠٥ ألف تاجر بالربع الأول من عام ٢٠٢٢، وإرتفعت نسبة استخدامات العملاء لمحفظة القاهرة كاش للتجار لحوالى ٣٠٪ خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠٢٢.

وفى مجال بطاقات الإئتمان، بلغ إجمالى عدد البطاقات بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ نحو ١٦٥ ألف بطاقة بزيادة قدرها ٤٪ وبرصيد يقدر بنحو ٧٠٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٪ بالمقارنة بنهاية ٢٠٢١، فيما بلغت اجمالى محفظة بطاقات الخصم والمدفوعة مقدما بأنواعها فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢ نحو ٢,٦ مليون بطاقة بأنواعها المختلفة (الخصم المباشر والمدفوعة مقدماً وبطاقات المرتبات) بزيادة مقدارها ١,٣٪ مقارنة بنهاية ٢٠٢١, وتزايد الإقبال على إستخدام البطاقات اللاتلامسية لدى التجار حيث بلغ إجمالى عدد معاملات البطاقات اللاتلامسية خلال الربع الأول من العام الجارى ١٨٩ ألف معاملة.

دعما للقطاعات الصغيرة والمتوسطة..

«البنك الأهلى» يوفر التحصيل الإلكترونى لعملاء «أكاديمية مكافحة الفساد»

شراكة بين «الأهلى كابيتال القابضة» و«السويس للتنمية» لتطوير منطقة صناعية متكاملة

وقعت شركة الأهلى كابيتال القابضة – الذراع الاستثمارى للبنك الأهلى المصري»- اتفاقية شراكة وتطوير مع شركة السويس للتنمية الصناعية إحدى الشركات التابعة «لأوراسكوم للإنشاءات» بهدف تطوير منطقة صناعية متكاملة غرب القاهرة على مساحة ٢,٢ مليون متر مربع بمنطقة أبو رواش بالجيزة، حيث تضمنت الاتفاقية دخول شركة السويس للتنمية الصناعية بنسبة ٢٥٪ فى الشركة المالكة (شركة الأهلى للتنمية الصناعية- احدى شركات الأهلى كابيتال القابضة) والتى تتولى القيام بدور المطور الرئيسى للمشروع.

حضر التوقيع هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلى كابيتال القابضة والمهندس أسامة بشاى الرئيس التنفيذى لشركة اوراسكوم للإنشاءات

وكريم سعادة الرئيس التنفيذى لشركة الأهلى كابيتال القابضة والمهندس عمرو البطريق الرئيس التنفيذى لشركة السويس للتنمية وفرق العمل المشاركة.

وصرح هشام عكاشه أن مشروع تطوير تلك المنطقة الصناعية يأتى فى اطار استراتيجية الأهلى كابيتال و مجموعة البنك الأهلى المصرى للمساهمة بشكل مباشر فى توطين الصناعة بتوفير المزيد من الأراضى الصناعية المجهزة على النحو الملائم، بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات الصناعية واللوجستية بها، خاصة أن تلك المنطقة تتمتع بموقع استراتيجى يتوسط مناطق صناعية وزراعية جديدة وتعد من المناطق الصناعية التى تتميز بقربها من شبكة الطرق والمواصلات الحيوية التى تربط بين العديد من المحاور، إضافة الى أنها ستشكل مركزًا رائدًا لمجموعة كبيرة من القطاعات بما فيها اللوجستيات والصناعات الخفيفة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار عكاشه الى أن تواجد شركة الأهلى للتنمية الصناعية فى منطقة حيوية يخدم بشكل كبير الأنشطة الصناعية، خاصة فى ظل نظام المطور الخاص الذى يسهل إتاحة مرافق البنية التحتية والخدمات الاستثمارية وبشكل خاص للصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح لها بالتركيز على عملية الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة مما سيساهم فى تنشيط هذه المشروعات وسرعة دخولها السوق ومساهمتها فى نمو الإنتاج المحلى مما سينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

وأضاف المهندس أسامة بشاى أن تطوير هذه المنطقة الصناعية يشكل جزءًا من استراتيجية شركة اوراسكوم للإنشاءات الساعية للدخول فى الاستثمارات التى توفر فرصًا للقيام بأنشطة الإنشاءات والاستمرار فى تحقيق عائد على المدى الطويل بما يعكس الشراكة الناجحة والمثمرة بين مؤسستين رائدتين فى القطاعين العام والخاص بهدف زيادة الاستثمارات الصناعية الجديدة فى مصر، معربا عن سعادته بالشراكة مع شركة الأهلى كابيتال الذراع الاستثمارى للبنك الأهلى المصرى كونه أكبر المؤسسات المالية فى مصر فى هذا المشروع، مشيرا إلى تطلعه لتعميق الدور الذى تلعبه الشركتان فى تنمية البنية التحتية والقطاعات الصناعية فى مصر.

وأشاد كريم سعادة بفرق عمل المشروع من شركة الأهلى كابيتال وشركة السويس للتنمية الصناعية وقيامهم بدراسة المشروع من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والوصول الى صيغة شراكة وتطوير مناسبة توفر كافة سبل النجاح للمشروع الذى يتمتع بمواصفات خاصة نتجت عن اعمال التطوير فى المناطق المجاورة وإنشاء محور روض الفرج الذى لعب دورا هاما فى تيسير الانتقالات وربط العديد من المناطق فى وقت أقل، موضحا أن الأهلى كابيتال قامت بمجهودات كبيرة فى هيكلة المشروع واعداده من كافة النواحى القانونية والادارية والعملية ليكون جاهزا للتطوير كمنطقة صناعية متكاملة، مضيفا أنه من المتوقع أن يكون للمشروع تأثير إيجابى فيما يتعلق بخلق فرص عمل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاعات الصناعية ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الحلول اللوجيستية المصممة خصيصًا للمشروع .

وأضاف المهندس عمرو البطريق أن شركة السويس للتنمية الصناعية ستقوم بدور المطور الرئيسى للمشروع للاستفادة من خبراتها الواسعة والمتمثلة فى نجاح منطقة العين السخنة الصناعية.

وأشار الى التطلع لزيادة الاستثمارات الصناعية الجديدة وجذبها بدلا من الاعتماد على الاستيراد موضحا أن تطوير منطقة صناعية جديدة سيكون من شأنه خلق فرص مشروعات جديدة وبالتالى اتاحة فرص عمل جديدة والتى تؤدى الى زيادة الإنتاجية، مشيدا بنجاح مشروع شركة السويس للتنمية الصناعية بالعين السخنة وتعزيزه زيادة محفظة التنمية الصناعية فى مجموعة اوراسكوم للإنشاءات. تجدر الإشارة الى ان شركة الأهلى كابيتال القابضة هى شركة استثمار مباشر رائدة فى مصر تهدف الى تحقيق عوائد متميزة وخلق قيمة مضافة فى القطاعات التى تستثمر فيها بنجاح مثل استثمارات فى قطاعات البتروكيماويات والصناعات الكيماوية والصحة والصناعات الغذائية والتعليم مما يؤدى الى نمو الاقتصاد المصرى ككل، حيث ترتكز شركة الأهلى كابيتال القابضة على ثلاث محاور استراتيجية تتمثل فى الاستثمار المباشر وأسواق رأس المال والخدمات المالية غير المصرفية بمحفظة اصول مدارة تبلغ اكثر من ٤٥ مليار جنيه مدعومة بقاعدة مالية قوية متمثلة فى البنك الأهلى المصرى والذى يمتلك كامل اسهم الشركة.

كما ان شركة السويس للتنمية الصناعية هى أول شركة تنمية صناعية خاصة فى مصر قامت بتطوير منطقة صناعية على مساحة ١٠ مليون متر مربع فى العين السخنة لتقوم الشركة بتقديم خدماتها بشكل متكامل وشامل، كما أنها نفذت أكثر من ٦٠ مشروعًا لأكثر من ١٠٠ عميل وتمتلك شركة اوراسكوم للإنشاءات حصة تبلغ ٦٠,٥٪ فى شركة السويس للتنمية الصناعية. والجدير بالذكر أن Baker McKenzie لعب دور المستشار القانونى لشركة SIDC و Aliedean Weshahi & Partners كمستشار قانونى لشركة الأهلى كابيتال بينما كان عمرو وشركاه مستشار اعادة هيكلة شركة الأهلى للتنمية الصناعية .

«العنانى» يحذر من خطورتها..

تجارة الآثار تهدد تاريخ مصر الحضارى

مطالب باتخاذ تدابير مناسبة لمنع الإتجار بالممتلكات الثقافية وحظرها عبر الحدود

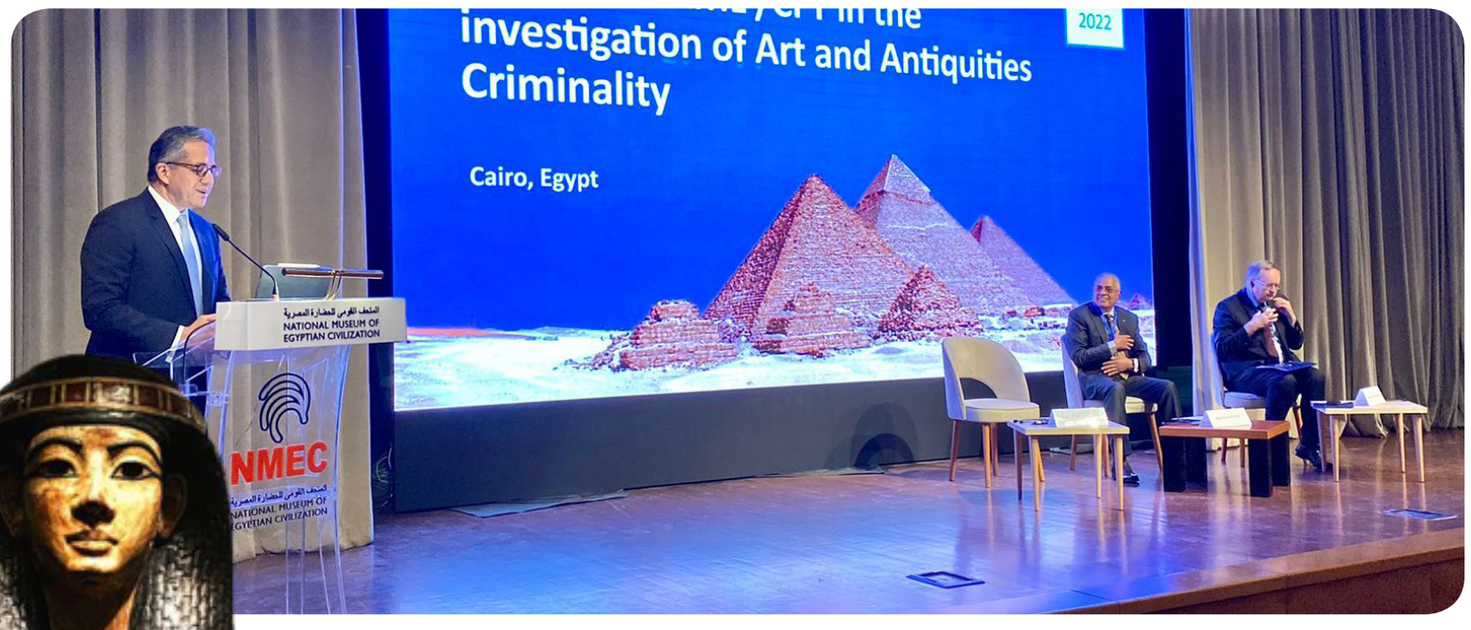

ألقى الدكتور خالد العنانى وزير السياحة والآثار، كلمة، فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمى الأول حول «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى التحقيقات المعنية بجرائم الفن والآثار،» والذى نظمته وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بالمتحف القومى للحضارة المصرية بالفسطاط.

جاء المؤتمر بحضور المستشار أحمد خليل رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى مصر، والسفير كريستيان بيرجر سفير الاتحاد الأوروبى بالقاهرة، ونائب وزير السياحة والآثار والمشرف العام على إدارة الآثار المستردة والمشرف على إدارة التعاون الدولى والاتفاقات والمستشار القانونى للوزارة وعدد من الخبراء المتخصصون والأكاديميون فى مجال التراث و الممتلكات الثقافية، ونهب الآثار و انفاذ القانون من مختلف أنحاء العالم.

وأشار وزير السياحة والآثار، إلى ما توليه الدولة المصرية من اهتمام غير مسبوق لإعلاء قيمة ممتلكاتها الثقافية وزيادة وتعميق الوعى بقيمة إرثها الحضاري، حيث قامت فى السنوات الأخيرة بتخصيص ميزانية ضخمة وغير مسبوقة لمجال الآثار والمتاحف، حيث تم افتتاح عدد من المتاحف مثل المتحف القومى للحضارة المصرية وجارى الانتهاء من أعمال المتحف المصرى الكبير، كما تم ترميم عدد من المتاحف الأخرى، بالإضافة إلى أعمال ترميم وصيانة الآثار من مختلف العصور سواء الإسلامية أو القبطية أو اليهودية، حيث شرف هذا المتحف الذى أسس بتمويل مصرى خالص بافتتاحه من فخامة السيد رئيس الجمهورية فى أبريل ٢٠٢١، تزامناً مع إقامة فعالية موكب نقل المومياوات الملكية، والتى استقرت فى إحدى قاعاته.

وأكد الوزير على أن الإتجار غير المشروع فى الممتلكات الثقافية يعد واحد من أهم التحديات التى تواجه مصر، شأنها فى ذلك شأن دول عديدة من أصحاب الحضارات القديمة على مستوى العالم، وإنه ليس بخفى على أحد أن سوق الفن والآثار، إلى جانبٍ كونه ساحة للتداول غير المشروع للممتلكات الثقافية، فإنه يعد أيضاً ساحة مثالية لغسل الأموال، مشيرًا إلى أنه وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فإن ذلك السوق الذى يشهد تداولاً للواردات غير القانونية والأعمال المزيفة قد يجلب مليارات من الدولارات سنوياً، وتتم فيه عمليات غير مشروعة من عصابات الجريمة المنظمة وتعد ارتكاباً لجرائم عابرة للحدود. فجزء كبير من هذه الأموال يستند إلى غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى، مشيراً إلى دور أجهزة دولية مثل مجلس الأمن الذى قام بتوجيه عناية الدول الأعضاء إلى تنامى ظاهرة قيام الكيانات والتنظيمات والجماعات الإرهابية بالحصول على إيرادات من مباشرة أعمال التنقيب غير المشروع، ونهب وتهريب التراث الثقافى بمختلف أنواعه، بصور مباشرة أو غير مباشرة من مواقع أثرية ومتاحف ومكتبات ومحفوظات، لتستخدم فى دعم جهود التجنيد وتعزيز القدرات فى مجال تنفيذ العمليات والهجمات الإرهابية.

وحث المجلس الدول على اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الإتجار بالممتلكات الثقافية وحظر التجارة عبر الحدود، وتسليط الضوء على التجارة غير المشروعة فى الممتلكات الثقافية عن طريق شبكة الإنترنت ودورها فى تيسير الأعمال الإرهابية، وأهمية التعاون الدولى فى هذا الشأن. كما حثت منظمة اليونسكو والإنتربول والمنظمات الدولية الأخرى على تقديم التعاون والدعم فى هذا الشأن، وتفعيل استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى ظل الاتفاقية ذات الصلة.

وأوضح الوزير إلى أنه قد شرَّعت الدولة القوانين التى من شأنها تعمل على حماية الآثار وصيانتها والحفاظ عليها، مشيرًا إلى إن القانون المعمول به حالياً وهو قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، الذى حظر لأول مرة الإتجار فى الآثار من تاريخ العمل بالقانون، و تعديلاته خلال أعوام ١٩٩١، ٢٠١٠، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، مشيرًا إلى أبرز التعديلات التى طرأت على القانون فى السنوات القليلة الماضية منها تشديد العقوبات على من تثبت إدانته بارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالقانون، استحداث نماذج إجرامية جديدة لسد جميع الثغرات التى أسفر عنها تطبيق القانون، فرض عقوبات كبيرة وغرامات مالية كبيرة على كل من حاز أو أحرز أو باع أثراً أو جزء من أثر خارج جمهورية مصر العربية، ما لم يكن بحوزته مستند رسمى يفيد خروجه من مصر بطريقة مشروعة.

وأضاف العناني، أن مصر قامت بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم مع كثير من دول الاتحاد الأوروبي، ودول عربية ودول من أمريكا الشمالية واللاتينية فى مجال مكافحة تهريب الآثار واستردادها، بالإضافة إلى تشكيل اللجنة القومية لاسترداد الآثار المهربة أو التى خرجت بطرق غير مشروعة، بالتنسيق بين الجهات المعنية و النيابة العامة المصرية بهذا الشأن.

وأشار إلى نجاح الدولة على مدار السنوات الأخيرة من استرداد آلاف القطع الأثرية والعملات المعدنية من دول للاتحاد الأوروبى مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا وسويسرا وبلجيكا وهولندا والنمسا والدنمارك وقبرص، ومن دول عربية مثل لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، ودول من الأمريكتين و وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل من أبرز النماذج هو نجاح مصر بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون بالولايات المتحدة الأمريكية فى استرداد تابوت نجم عنخ المذهب الذى كان قد تم شراؤه بأوراق ثبوتية مزورة، والذى يشهد هذا المتحف عرض هذه التحفة الفنية، داعياً الحضور بالتوجه إلى القاعة الرئيسية ومشاهدته.

وتوجه الوزير بالشكر إلى حكومات كافة الدول على حسن تعاونها مع مصر لاسترداد آثارها المهربة، مشيدًا بما قامت به دولة ألمانيا فى عام ٢٠١٧ من إدخال تعديل على قانونها الوطنى من شأنه جعل عبء الإثبات على حائز القطع الأثرية وليس على بلد المنشأ، حيث تعد هذه خطوة إيجابية كبيرة فى هذا المجال، كما ناشد كافة الدول المعنية أن تحذو ألمانيا فى مجال مكافحة التهريب والاتجار فى الممتلكات الثقافية.

وقال د. خالد العنانى إن مصر أيضا دائمة الحرص لحماية الممتلكات الثقافية التى تخص الدول الأخرى وذلك من خلال إحكام الرقابة على المنافذ المصرية. وقد استطاعت مصر وقف الكثير من القطع الأثرية والفنية فى أثناء محاولات إدخالها الأراضى المصرية بطريقة غير مشروعة، وردها إلى بلدها الأصلى مثل دول السعودية والصين والعراق وليبيا وغيرها، وهو التوجه الذى يُرجى أن تتبناه كافة دول العالم.

بسبب تأخر الإعلان عن أسعارها للمصريين..

شركات السياحة تعانى من متاهة «خدمات الطوافة»

أشرف فهيم

حالة من الإحباط سيطرت على شركات السياحة المنظمة لرحلات الحج لموسم ١٤٤٣ هـ، بسبب تأخر الإعلان الرسمى عن أسعار خدمات الطوافة للحجاج المصريين، رغم مرور نحو أسبوعا كاملا على تواجد اللجنة العليا للعمرة والحج برئاسة سامية سامي، رئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بوزارة السياحة والآثار، فى الأراضى السعودية للتفاوض بشأن الخدمات ومعاينة سكن الحجاج.

وفيما بدأت الشركات إجراءاتها استعدادا للسفر نهاية الشهر الجاري، فهى لم تعلن بشكل نهائى -حتى كتابة السطور-، سعر الرحلات، انتظارا لمعرفة مقابل خدمات الطوافة والنقل الداخلى التى سيتم الاتفاق عليها، فيما أصدرت الوزارة بيانا قالت فيه إن اللجنة العليا اجتمعت مع مسئولى شركة مطوفى حجاج الدول العربية بمقر الشركة بمكة المكرمة، وذلك للتنسيق بشأن الخدمات المقدمة لحجاج السياحة بالمشاعر المقدسة «منى – عرفات».

وشارك فى الاجتماع المستشار محمد خليفة القانونى لوزير السياحة والآثار، وإيمان قنديل المستشار الفنى للوزارة لشئون شركات السياحة، وممثلى الإتحاد المصرى للغرف السياحية، وغرفة شركات ووكالات السفر والسياحة، كما حضر الاجتماع من الجانب السعودى ماهر بن صالح جمال رئيس مجلس إدارة شركة مطوفى حجاج الدول العربية، ومحمد بن حسن معاجينى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، والمهندس عباس بن عبد الغنى قطان عضو مجلس الادارة المنتدب، وموفق بن رشاد خوج عضو مجلس الإدارة المشرف على مصر.

وخلال اللقاء، أشاد أعضاء اللجنة العليا للعمرة والحج بما تقدمه السلطات السعودية من عناية واهتمام بالحجاج، مثمنين على حرصها الدائم فى كل عام على تقديم المزيد من الخدمات والإمكانات والتسهيلات لوفود الرحمن ليتمكنوا من أداء الفريضة بسهولة ويسر.

وجرى خلال هذا اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بالارتقاء بالخدمات التى ستقدمها الشركة لحجاج السياحة خلال موسم حج ١٤٤٣ هـ وخاصة فى مجالات الاستقبال والتفويج والنقل والتصعيد والإسكان والتغذية وغيرها مما يمكن الحاج من أداء الفريضة بكل سهولة ويسر بما يتوافق مع توجيهات الدولة المصرية باتخاذ كل ما يلزم لتوفير أقصى درجات الرعاية للحاج المصرى فى الأراضى المقدسة.

كما أعلنت وزارة السياحة والآثار، عن استحداث معيار جديد لتقييم سكن الحجاج المصريين بالأراضى السعودية، وهو المطابقة لكل عمارة أو فندق تم معاينتها فى موسم حج ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩م، موضحة أنه تم توزيع الأعضاء المشاركين بلجان المعاينات التابعة للوزارة على مختلف المناطق بالمملكة العربية السعودية وتقسيمهم وفقاً لإختصاص كل منهم فى هذه اللجان ما بين أعضاء مختصين بالمعاينة وآخرون مختصون بالمطابقة لمعاينة أو مطابقة السكن بحسب الأحوال، مؤكدة أنه لا يشترط سفر ممثل الشركة السياحية لإنهاء إجراءات السكن شريطة توافقه مع الضوابط الصادرة فى هذا الشأن.

وتابعت الوزارة أنه تم تشكيل لجنة للشكاوى والتظلمات للبت فى التظلمات المقدمة من الشركات بشأن القرارات الصادرة من لجان المعاينات بخصوص معاينة أو مطابقة السكن المقدم منها، وتقوم الشركة بالدخول على موقع خدمات السياحة الدينية trans.hajj.gov.eg وذلك سواءا فى حالة تفويض الشركة للغرفة لإجراء معاينة سكن الحجاج أو فى حالة حضور ممثل عن الشركة لإجراء المعاينة بالمملكة العربية السعودية، وبعدها يتم تقديم طلب المعاينة متضمنا شهادة تصنيف الفندق وشهادة الدفاع المدنى ١٤٤٣ هـ، أو تصريح سكن العمارة من وزارة الحج ١٤٤٣ هـ.

وطالبت الوزارة شركات السياحة المنظمة لبرامج الحج بسرعة التقدم بحقيبة جوازات سفر الحجاج لموسم ١٤٤٣هـ إلى الإدارة العامة للسياحة الدينية بالوزارة، مؤكدة على أن تتضمن الحقيبة جواز السفر مرفق به بالصفحة الاخيرة البطاقة الصحية، وأصل شهادة الـ Q.R "الكود الرقمي"، والصور الشخصية، وكذا كشف اسماء الحجاج من المنظومة (البوابة المصرية الموحدة للحج) مختوم من الشركة، ونسخ ضوئية من اسماء الحجاج، ثم الفيش الجنائي، وصور البطاقات بذات التسلسل الخاص بأسماء الحجاج، وتقرير الكشف الطبى وشهادات التحركات.

وناشدت شركات السياحة بضرورة الدخول على موقع خدمات الإدارة المركزية للشركات، واستكمال تسجيل بيانات الحجاج والمشرفين فى أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى استكمال أعمال المعاينات لسكن الحجاج فى كلا من مكة المكرمة والمدنية المنورة، مع ضرورة وضع رقم الهاتف الفعلى لكل حاج.

وأعلنت غرفة شركات السياحة، عن إضافة آلية جديدة للتحويل البنكى من شركات السياحة لمؤسسات وشركات الخدمات بالمملكة العربية السعودية تمهيدا لانطلاق موسم الحج ١٤٤٣ هـ، وذلك عبر المسار الإلكترونى المصري.

وقالت الغرفة، إنه تم إدراج شاشة على موقع الإدارة المركزية للشركات السياحية بوزارة السياحة والآثار، لإتاحة الإمكانية للشركات لتحويل قيم الخدمات المقدمة للحجاج إلى المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الدخول على حساب الشركة على الموقع واختيار «طلب تحويل بنكي»، وكذا يمكن اختيار البنك المراد التحويل من خلاله بين البنوك الوطنية الثلاث: (البنك الأهلى – بنك مصر – بنك القاهرة).

كما تختار الشركة المبلغ المراد تحويله بالجنيه المصري، والحساب المحول منه وإليه عبر خاصية «الإيبان بالمسار المصري»، ويوضع اسم المستفيد (شركة علم السعوديه – Elm company)، وفى حالة رغبة الشركة إجراء التحويل من خلال بنك أخر بخلاف البنوك الثلاث المذكورة، تقوم الشركة بطلب «خطاب تعزيز من الغرف موجه للبنك المراد التحويل من خلاله.

وشددت الغرفة على ضرورة اختيار «السفارة السعودية بالإسكندرية» عند توزيع حصص التأشيرات على السفارات فى المسار الإلكتروني، منوهة لضرورة عدم اختيار أى سفارة للمملكة سوى الكائنة بالإسكندرية فقط.

يتضمن ١٧٠٠ وحدة سكنية وفيلا وتاون هاوس..

MBG تبدأ تسليم المرحلة الأولى من PUKKA بالعاصمة الإدارية فى 2023

أعلنت شركة MBG للاستثمار العقارى، عن بدء تسليم المرحلة الأولى من مشروع PUKKA بالعاصمة الإداريـة الجديدة اعتبارا من العام المقبل ٢٠٢٣.

وأكد الدكتور محمود العدل، رئيس شركة MBG للاستثمار العقارى، أنه بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التى يمر بها العالم وارتفاع نسبة التضخم، الناتجة عن تداعيات أزمة روسيا وأوكرانيا، إلا أن الشركة تسعى لتسليم مشروعاتها طبقا للموعد المحدد وذلك للحفاظ على ثقة عملائنا ، لافتا إلى أن مشروع PUKKA يتضمن ١٧٠٠ وحدة ما بين وحدة سكنية وفيلا وتاون هاوس، مقسمة على ٣ مراحل، المرحلة الأولى تبدأ العام المقبل.

وحول تفاصيل المشروع، قال الدكتور محمود العدل، إن مشروع PUKKA يقام على مساحة ٤٠ فدانا ويتكون من ٤٣ مبنى و٤ تصميمات مختلفة للعمارات، وتتميز بتنوع المساحات لتناسب كل الاحتياجات، مؤكدا أن المشروع يتضمن منطقة البوليفارد التى تقام على مساحة ٧٠٠٠ متر وتعتبر من أهم مزايا المشروع.

وأوضح أن مشروع PUKKA مزود بكاميرات مراقبة ٢٤ ساعة، مشيرا إلى أن الخصوصية والأمان شعار الشركة فى مشروع بوكا، لافتا إلى أن ما جعل المشروع فريدا من نوعه هو الموقع المميز والتصميم العصرى الذكى، حيث إن نسبة المبانى لاتتعدى الـ٢٢٪ من إجمالى مساحة المشروع، والباقى مساحات خضراء وخدمات متنوعة للملاك مثل حمامات السباحة والنادى الصحى وقاعة الاحتفالات ومول تجارى ومطاعم وكافيهات ومركز طبى وهايبر ماركت ومبنى إدارى وغيرها من الخدمات الأساسية والترفيهية.

من ناحية أخرى، كشف الدكتور محمود العدل، رئيس شركة MBG للاستثمار العقارى ، عن الانتهاء من تسويق ما يقرب من ٩٥٪، من مشروع "green river"، والذى يعد أول مركز طبى متكامل باستثمارات مليار جنيه بمنطقة MU-٢٣.

وبما يتعلق بمشروع White ١٤ بالداون تاون داخل العاصمة الإدارية الجديدة، أوضح أنه تم تسويق ٧٠٪ من المشروع، وهناك إقبال كبير من العملاء على مشروعات الشركة داخل العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد أن العاصمة الإدارية تتميز بأهميتها الاستثمارية وحاجتها لتنفيذ حزمة متنوعة من المشروعات السكنية والخدمية، وهو ما يجعلها فرصة قوية لكل المستثمرين الراغبين فى تنفيذ مشروعات متنوعة.

وأكد أن هناك عددا كبيرا من المهتمين بالقطاع العقارى فى مصر، أجمعوا على أن شركة M B G Development استطاعت تحقيق نجاح غير مسبوق لم تستطع شركة عقارية من الشركات الكبرى الموجودة حاليًا فى تحقيق ما حققته شركة MBG Development .

وأضاف أن شركة MASTER BUILDER GROUP تعد من أكبر وأفضل مطورى العقارات فى منطقة الدلتا، طبقًا لتنوع مشروعاتها السابقة، مشيرًا إلى أن مشروعات MBG تتميز بالتنوع بين مشروعات الخدمة الطبية والسكنية والتعليمية والتصميم المعمارى والبناء فى مختلف أنحاء منطقة الدلتا، مستشهدًا بعدد من نماذج المشروعات التى تمتلكها الشركة منها على سبيل المثال أول كمبوند سكنى بمدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية، ومشروع صن ست براس البر بمحافظة كفر الشيخ ومبانى نقابة المهندسين بالزقازيق ومبانى جامعة الأزهر بدمياط.

باستثمارات مليار جنيه على مساحة ٢٥ فدان..

«VAI DEVELOPMENTS» تتعاقد مع «كونكورد السلام» لإدارة الشقق الفندقية بمشروع «4T1»

تعاقدت شركة VAI DEVELOPMENTS مع كونكورد السلام وذلك لإدارة الشقق الفندقية بمشروع ٤T١ بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك ضمن خطة الشركة للتعاون مع شركاء نجاح مميزين بكافة تفاصيل المشروع.

وقال المهندس شهاب المحضى، الرئيس التنفيذى لشركة VAI DEVELOPMENTS، إن الشركة حريصة على التعاقد مع علامات تجارية قوية فى كافة تفاصيل المشروع، وجارى التعاقد مع «كونكورد السلام» بعد دراسة العديد من الخيارات، لتفوز هذه العلامة التجارية عن جدارة وتتصدر قائمة اختيارات الشركة.

وأضاف أن «كونكورد السلام» تتمتع بخبرة طويلة فى مجال إدارة المشروعات الفندقية، وهى واحدة من الشركات القوية فى مجالها، وستتولى إدارة الشقق الفندقية بمشروع ٤T١، وتقوم بتوفير كافة الخدمات الفندقية للعملاء.

وأشار إلى أن مشروع ٤T١ هو ثانى مشروعات الشركة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو مشروع تجارى فندقي، وتعاقدت الشركة مع «أرابيلا بلازا» لتشغيل الجزء التجارى بالمشروع، وتم التعاقد مع كونكورد السلام لإدارة الشقق الفندقية بالمشروع، وتحرص الشركة على التعاقد مع علامات تجارية قوية وناجحة فى المشروع وذلك بما يرفع من قيمته الاستثمارية ويحافظ على استثمارات العملاء به.

ولفت إلى أن الشركة تقدم فى الشقق الفندقية بالمشروع خدمة جديدة وهى إمكانية تأجير الوحدة لصالح العميل الذى لا يقوم باستخدامها طوال العام، مما يحقق له عائدًا استثماريًا متجددًا، فالشركة تعمل على إيجاد حلول تسويقية مبتكرة تحقق أعلى عائد استثمارى لعملائها، لافتا إلى ارتفاع العائد الاستثمارى على المشروعات الفندقية فى العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد المهندس محمود عابدين، العضو المنتدب لشركة VAI DEVELOPMENTS، أن العاصمة الإدارية ستكون وجهة لمستثمرين وعملاء مصريين وأجانب لديهم رغبة فى الإقامة الفندقية بها لإنهاء أعمالهم واستثماراتهم، مما يجعل هذه الوحدات مشغولة طوال العام، وهو ما تؤكده الدراسات التسويقية التى قامت بها الشركة، ويأتى اختيار كونكورد السلام ليوفر كافة الخدمات والرفاهية التى يحتاجها العميل فى الوحدة.

وأوضح أنه تم التعاقد مع مكتب DMA للاستشارات الهندسية ليقوم بتصميم المشروع ويكون استشاريًا هندسيًا له، وسيضم المشروع كافة الخدمات الفندقية المتكاملة، ومنها مطعم ونادى صحى وغرفة اجتماعات لأصحاب الأعمال لمتابعة أعمالهم خلال إقامتهم فى الفندق، فالمشروع متكامل فى كافة تفاصيله وتم دراستها بالكامل، كما يبلغ إجمالى استثمارات الشقق الفندقية ٥٠٠ مليون جنيه.

ونوه بأن المشروعات الفندقية تتناسب مع خطة الدولة للتوسع فى تصدير العقار المصرى للخارج، فهو منتج يحتاجه العميل الأجنبى الباحث عن وحدة سكنية بإدارة فندقية، وقررت الشركة أن يضم مشروعها شقًا فندقية يتناسب مع توجه الدولة وفى نفس الوقت يحقق عائدات قوية لعملائه.

وأعرب سايمون بنهليجان، عضو مجلس إدارة كونكورد السلام، عن سعادته بالتعاون مع شركة VAI DEVELOPMENTS وإدارة الشقق الفندقية بمشروعها، باعتبارها واحدة من الشركات الجادة التى تتمتع بمستوى احترافية وسابقة أعمال مميزة، بما يجعل التعاون معها يضيف لشركته، مشيرا إلى أن تفاصيل مشروع ٤T١ تعكس الإلمام بمتطلبات السوق العقارى وفهم الشركة لاحتياجات العملاء المستهدفين.

وأشار إلى أن العلامة التجارية كونكورد السلام حريصة كذلك على الاختيار الدقيق للمشروعات التى تضع علامتها عليها وتقوم بإدارتها، وجاء التعاون مع شركة VAI DEVELOPMENTS بعد الدراسة المتكاملة للشركة ومشروعها ليناسب محفظة المشروعات التى تقوم بإدارتها، واستحوذت الشركة بجدارة على موافقة كونكورد السلام لإدارة مشروعها.

باستثمارات مصرية سعودية..

إطلاق شركة «أكام الراجحى» للتطوير العقارى

فى خطوة تؤكد على مدى قوة وأداء الاقتصاد المصرى وقدرته على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية، أطلق كل من شركة اكام للتطوير العقارى ومجموعة الراجحى السعودية شركة اكام الراجحى للتطوير العقارى وذلك فى ضوء التنمية العمرانية الهائلة التى تشهدها مصر الآن يجعلها الأكثر جذبا للاستثمارات .

واعرب المهندس عبد الوهاب صالح الراجحى رئيس مجلس إدارة مجموعة الراجحى السعودية عن سعادته بوجوده فى وطنه الثانى مصر قلب العروبة النابض، وشراكته الجديدة مع شركة اكام للتطوير العقارى مؤكدا أنهم كرجال أعمال سعوديين يسعدون بوجودهم كمستثمرين على أرضها ، خاصة فى ظل التطور الهائل الذى تشهده مصر فى كافة المجالات تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذى يمهد للمزيد من فرص الاستثمار ويزيد من فرص الشراكة المصرية السعودية.

وأشار الراجحى أن هذه الشراكة الجديدة تهدف الى توسيع استثمارات المجموعة فى مصر، فى ضوء الفرص التى يتمتع بها السوق المصرى ، وخاصة قطاع العقارات الذى يشهد طفرة هائلة فى المشروعات الضخمة كالعاصمة الادارية الجديدة، والمدن الذكية التى يتم تنفيذها فى مختلف بقاع مصر، يدعمها التطور الكبير فى البنية التحتية، والتى جعلت من مصر نقطة جذب لكافة الاستثمارات بمختلف جنسياتها ، وهذا ما جعلهم يتخذون قرارهم باقتحام سوق العقارات المصرى وإنشاء كيان جديد تحت اسم آكام الراجحى ، مع شركة آكام للتطوير العقارى صاحبة الابتكارات والرؤية الطموحة التى تتوافق مع استراتيجيتهم وأهدافهم المستقبلية.

والذى يعتمد على رؤية واستراتيجية حديثة تعتمد على الابتكار والبحث عن جودة حياة لعملائها وتمنح لهم السعادة ، من خلال عمق الدراسات السوقية التى يقوم بها مركز الدراسات الخاص بالشركة.

واضاف منصور ان شركة اكام تعتمد فى استراتيجيتها على دراسة متأنية لواقع ومستجدات السوق المصرى ومن ثم تصميم وتنفيذ مشروعات متفردة تلبى وتتفهم احتياجات العملاء من منزل المستقبل، كما ان استراتيجيتنا تقوم ايضا على تحديد المشكلات ووضع حلول لها قبل التخطيط لاى مشروع، وهذه هى كلمة السر وراء تحقيق هذا النجاح، كما نعتمد أيضا على تقديم منتج عقارى لم يعهده السوق المصرى من قبل يواكب النقلة الجديدة والنهضة العمرانية التى تدعمها الدولة المصرية بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأكد منصور إلى ثقته فى شركة « اكام الراجحى» وانها ستقدم للسوق المصرى منتج مختلف يلبى تطلعات عملائهم ، وستكون أولى ثمار هذه الشراكة مشروع مميز جدا فى منطقة الساحل الشمالي، والذى سيكون بداية لسلسلة من النجاحات التى تلبى طموحات شركتى اكام والراجحى اللذان يرفعان نفس الشعار وهو التميز والجودة والابتكار وقادرعلى كسب ثقة العملاء فى السوقين المصرى والعربى ، وتحقيق نجاحات كبيرة تضيف لقطاع العقارات المصرى، وتفتح شهية السوق لمزيد من الشراكات بين رجال الأعمال فى كلا البلدين ليس فى العقارات فقط بل فى المزيد من القطاعات التى تلبى طموحات الشعبين الشقيقين وتنعكس على زيادة الاستثمارات المشتركة .

واكد ادريس محمد العضو المنتدب لشركة اكام والرئيس التنفيذى لشركة اكام الراجحى على سعادته لاختيار شركة اكام لتكون الشريك الاستراتيجى والحصرى لمجموعة الراجحى السعودية فى مجال التطوير العقارى فى مصر ، واطلاق كيانا جديدا يحمل اسم « اكام الراجحى « مؤكدا انه سيكون اضافة قوية للقطاع فى السوق المصرى .

ولفت محمد على مدى أهمية هذه الشراكة ودورها فى تنفيذ مشروعات جديدة تتميز بالابتكار وتلبى الاحتياجات الحقيقية لرغبات العملاء كجزء اساسى واصيل من رؤية الشركة ، لافتا الى ان شركة اكام للتطوير العقارى منذ دخولها السوق المصرى تخاطب عملاءها برؤية متفردة ومختلفة وهذا ما جعلها فى وقت قصير جدا واحدة من أكثر الشركات تميزا من حيث تقديم مشروعات مبتكرة ، لاقت نجاحا كبيرا بالسوق المصرى ، وهذا الأمر نتيجة طبيعية لكم الدراسة والجهد المبذول من مركز الابحاث الخاص بالشركة والذى يتولى دراسة تفصيلية واضحة ودقيقة قد تصل الى شهور طويلة للسوق المصرى ولكل رغبات ومشكلات العملاء من خلال لقاءات مباشرة لمعرفة احتياجاتهم الأساسية فى الحياة والعمل على إيجاد حلول جوهرية لكل هذه المشكلات التى تتسبب فى صعوبات للعميل وكيفية التغلب عليها وازالتها تمام كجزء من دور الشركة فى تطوير المشروعات.

«رويال وان للتطوير» تقترب من إنهاء واجهات «كابيتال برايم بيزنس بارك»

تقترب شركة رويال وان للتطوير العقارى من إنهاء تنفيذ واجهات مشروع «كابيتال برايم بيزنس بارك» بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك فى إطار خطة الشركة للتنفيذ والتسليم وفقا للموعد المحدد للمشروع.

وقال ساهر مجدي، رئيس القطاع التجارى بشركة رويال وان للتطوير العقاري، إن السوق العقارى واجه خلال الفترة الأخيرة ارتفاع تكلفة المواد الخام وهو ما كان أحد التحديات التى تواجه استمرار التنفيذ، ولكن الشركة استمرت فى التنفيذ بالمشروع بأقصى طاقتها وذلك للالتزام بالجدول الزمنى المحدد.

وأوضح أن مشروع "كابيتال برايم بيزنس بارك" عبارة عن مشروع تجارى إدارى سكنى فندقى طبي، ويضم جزءًا إداريًا بإجمالى ٦١ وحدة بمساحات تبدأ من ٤٣ مترًا للوحدة، ويتولى مكتب رائف فهمى القيام بدور الاستشارى الهندسى للمشروع، مشيرا إلى أن المشروع يضم ٤٥ وحدة بالجزء التجارى بمساحات تبدأ من ٣٨ مترًا للوحدة كما يضم المشروع جزءًا طبيًا بإجمالى ٢١ وحدة بمساحات تبدأ من ٢٢ م للوحدة.

وأشار إلى أن ارتفاع نسبة التنفيذ تزيد من طمأنة العملاء وتعزز ثقتهم فى الشركة وتؤكد سرعة انتهاء المشروع فى الموعد المحدد، كما أن التنفيذ والتسليم يمكن الشركة من استكمال خططها التوسعية بالسوق العقاري، ويدعم مصداقية الشركة فى القطاع ولدى العملاء، لافتا إلى أنه من المخطط تسليم المشروع خلال العام المقبل.

وأكد أن المشروع بمجرد اكتمال تنفيذه وإنهاء أعمال الواجهات الخارجية والتشطيبات الداخلية سيكون علامة بارزة فى منطقة mu ٢٣ وسيكون مشروعا مميزا فى كافة تفاصيله، كما أن الموقع المميز للمشروع بالقرب من أهم الطرق الرئيسية يعد أحد علامات تميزه أيضا، فهو يقع بالقرب من محور الأمل، ومحور محمد بن زايد الجنوبي.

الذكاء الاصطناعى يتصدى لهجمة سيبرانية كل ١١ ثانية..

«الأمن السيبرانى» حائط صد أمام التهديدات الرقمية

إقامة النسخة الثانية من CAISEC مع الدورة ٢٦ من معرض Cairo ICT

كتب: أسامة محمد

اختتمت فعاليات معرض ومؤتمر أمن المعلومات والأمن السيبرانى CAISEC ٢٢ تحت شعار «الأمن السيبرانى فى أوقات الأزمات» والذى عُقد خلال الفترة ١٣ و١٤ يونيو، بمشاركة وحضور بارز ودعم من عدد من الوزارات وأصحاب الوزراء، حيث تجاوزت أعداد الحضور الأرقام المتوقعة بنسبة ١٣٠٪.

وعلى مدار يومين متتاليين ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا الأكثر أهمية من خلال لقاءات وجلسات تفاعلية بين المؤسسات الحكومية والشركات المصرية والعالمية الرائدة فى أمن المعلومات.

شاركت ٣٠ شركة مصرية وعالمية فى رعاية المؤتمر وهي: دل تكنولوجيز ومجموعة بنية وإى فاينانس وشركات مايكروسوفت وسيسكو وهواوى وانتل واورنج والبنك التجارى الدولى وشركات ستار لينك وسايشيلد وأى بى إم وفى إم وير وكاسبرسكى واكسكلوسيف نتوركس وبروف بوينت وسايبر فورس وسيتريكس وألكان تليكوم وفيكسد جروب وبرق ولوجريثم وفيس بوينت وفيكتورى لينك ومصر للطيران وتاليس ونت سكاوت وانومالى وتوب تك ، حيث عرضت أحدث ما وصل إليه العالم من تقنيات فى مجال الأمن السيبرانى وخرجت جميعها بمحصلة أنها حققت ١٠٠٪ من مستهدفات مشاركتها وربما أكثر.

وشهدت جلسات المؤتمر مشاركة ٧٢ متحدثًا رئيسيًا من داخل وخارج مصر من كافة القطاعات المؤثرة، وناقش الحضور فى ١١ جلسة تفاعلية أهم القضايا الاستراتيجية والحيوية ذات الصلة بالأمن السيبرانى والأمن المعلوماتى الذى بات يمثل قضية الساعة.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات الهامة والتى يمكن أن تحدث حراكًا فى قطاع التكنولوجيا بصفة عامة وقطاع الأمن السيبرانى على وجه الخصوص .

كما أن الدورة الثانية من هذا المؤتمر CAISEC٢٢ ستقام بشكل أكثر توسعًا يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢ بالتوازى مع معرض ومؤتمر التكنولوجيا Cairo ICT فى دورته السادسة والعشرين .

وقال الدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالى والبحث العلمى والقائم باعمال وزير الصحة، إن زيادة استخدامات التكنولوجيا وظهور المنصات الرقمية يتطلب ضرورة حوكمة وخصوصية البيانات والحفاظ على سرية المستخدمين فى ظل تزايد حالات الهجوم السيبراني، لافتا إلى أن الوزارة تطبق أعلى معايير أمن المعلومات فى قواعد بيانات الطلاب وبنوك الأسئلة وأنظمة التعلم عن بعد والتى ظهرت أهميتها فى ظل جائحة كورونا

وتابع أن التكنولوجيا باتت تلعب دورا محوريا فى ميكنة الخدمات الصحية بمصر عبر إنشاء سجلات المرضى الإلكترونى ومنظومة التأمين الصحى الشامل الحديثة بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعى على صعيد مجالات تشخيص الامراض والعلاج عن بعد.

وقال وزير المالية الدكتور محمد معيط، إنه لضمان التصدى لأى تهديدات سيبرانية فقد وضعت القيادة السياسية الأمن السيبرانى فى مقدمة أولوياتها لضمان سد أى هجمات ونقل مختلف الخبرات العالمية للسوق المصرية، وقد تم إعداد منظومة سلطة التصديق الحكومى بأعلى درجات التأمين ومنع أى محاولة للاختراق أو التلاعب أو التزوير.

وقال الدكتور محمد أحمد مرسي، وزير الدولة للإنتاج الحربي، أن مصر أصبحت تشهد حراكا قويا فى مجال أمن المعلومات والشبكات تزامنا مع الاهتمام الدولى المتزايد بشأن الأمن المعلوماتي، لافتا فى كلمته التى القاها نيابة عنه الدكتور أحمد عبد النظير، مستشار وزير الإنتاج الحربى إلى أن مفهوم الأمن السيبرانى يستهدف ضمان توافر واستمرارية عمل نظم المعلومات وتعزيز حماية وسرية البيانات.

وقال محمد فريد رئيس البورصة المصرية، إن ٤٠٪ أو ٥٠٪ من عمل البورصة المصرية الداخلى مرتبط تماماً مع تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبرانى وكم كبير من الأمور التى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هى تطوير البنى التحتية دائماً بما يتواكب مع مختلف التطورات العالمية.

وقال سامح إمام خبير الأمن المعلوماتى بشركة سيسكو، إن أكبر أزمة شهدها العالم منذ عامين هى ازمة جائحة كورونا والتى فرضت على الجميع العمل من المنزل، وقد بدأنا فعلياً نرى مفهوم المرونة كتحدى أكبر يخص إتاحة إمكانيات العمل من المنزل بتأمين عالى، لذلك ترفض بعض المؤسسات العمل من المنزل بسبب صعوبة تأمين التعامل على النظام من خارج المؤسسة.

وقال يحيى الجوهرى المسئول عن أمن المعلومات بشركة «إى فاينانس»، إنه يجب التأكد من أن الخدمات التى تقدمها الشركات لعملاءها ، مشيرا أن اى فاينانس تضع منظومة الأمن المعلوماتى ضمن أولوياتها وتقوم بضخ المزيد من الاستثمارات فى هذا الصدد.

وقال إيليا عيد الخبير بشركة بروفبوينت، إنه دائماً ما يتم التركيز على مواجهة الهجمات الخارجية ثم الهجمات الداخلية أيضاً، كما يتم توجيه العملاء نحو تطوير طرق التفكير فى مواجهة المخاطر المختلفة.

وقال طارق جميع مدير مبيعات حلول حماية البيانات بشركة دل ، إنه من المهم وضع الآليات التى تحمى المنتج بشكل كامل، وأدوات الحماية الموجودة حالياً هى عرضة أيضاً للهجوم ولكن يتم وضع آليات مختلفة لحفظ نسخ إضافية من البيانات فى أماكن مختلفة، والنقطة الأخيرة تتمثل فى وضع التكنولوجيات التى تعيد معالجة المشاكل التى أحدثها الهجوم السيبرانى بما فيها إعادة البيانات بشكل سليم.

وكشفت شاتسى حسن، الرئيس التنفيذى للأمن المؤسسى فى البنك التجارى الدولى CIB، ، أن مصطلح «Open Banking» يعتبر طريقة مختلفة فى تقديم الخدمات المصرفية، حيث لم يعد عميل البنك هو مقدم الخدمة الأوحد حيث يتيح البنك المجال لشركات تقديم الخدمات من خلال منظومات متعددة، وبالتالى ضرورة الحديث عن العناصر المهمة لحماية تلك الخدمات الرقمية.

وقالت عبير خضر رئيس قطاع أمن المعلومات بالبنك الأهلى المصري، إن البنوك الرقمية خارج مصر تقدم خدمات متميزة ولم تعد تعتمد على الخدمات البنكية التقليدية لضمان مزيد من الشموال المالى وخاصة لشريحة الشباب، مؤكدة أن كل تلك الخدمات يتم تأمينها بشكل جيد.

وقال الدكتور محمد حجازى المستشار القانونى لغرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات CIT ، إن الحديث عن أمن المعلومات يعنى الحديث عن منظومة متكاملة، بما فى ذلك الجزء المرتبط بالموارد البشرية، مع ضرورة تحقيق الحد الأدنى اللازم لحماية المعلومات وفقاً للمعدلات التى يمكن الاستناد إليها لحماية الأصول المادية وغير المادية، وبالنسبة للتشريعات الحاكمة للأمن السيبرانى، فقد أوضح أن مصر لديها القوانين التى تحقق الحد الأدنى من الحماية واستمرارية الأعمال، مؤكدا ان القانون دائماً ما يكون مادة جافة صعبة التعديلات بينما التكنولوجيا تتطور بشكل يومى ولحظى.

وقال المهندس أحمد أشرف، مستشار الامن المعلومات بشركة كاسبرسكى أن كل شىء اليوم اصبح رقمياً بما فيه انظمة المواصلات ومختلف أنشطة الحكومات، وقد شهد العالم العديد من الهجمات الإلكترونية على مجموعة من المؤسسات الحيوية مثل البنوك وغيرها، وبالتالى ظهر الاحتياج ليكون هناك مركزا لعمليات الامن لحماية كل قطاع بأكمله مثل البنوك او اى قطاع حكومى أخر، وقد بدأ الكثير من الدول فى بناء مراكز تأمين شاملة ومركزية لقطاعات محددة.

وقال المهندس محمد حلاوة مدير قطاع أمن المعلومات فى بنك مصر، إن أى خدمة تعتمد على التكنولوجيا المتاحة ومع زيادة التطور التكنولوجى أصبحت هناك الحاجة إلى المزيد من الكفاءات البشرية، ويحتاج القطاع المصرفى أو القطاع المالى إلى وضع وقت محدد لحل المشاكل والهجمات نظراً للأهمية القصوى لعنصر الزمن، وقد شهد القطاع المصرفى تتطور كبير فى الخبرات التأمينية الأمر الذى سيؤدى بنا فى النهاية للقدرة على إنشاء مركزعمليات أمن معلومات قومى.

وقال أحمد أسامة مدير امن المعلومات. شركة مصر المقاصة، إنه يمكن تقسم المتعاملين الرقميين لمقدم خدمة ومتلقى خدمة، كما يجب تحديد نوعية البيانات المتعامل عليها وأهميتها مع التأكد من درجة حماية خطوط وأجهزة التعامل على تلك الخدمة، وبالنسبة للمتعامل مقدم الخدمة للشركة يجب متابعته جيداً بأعلى درجات الحوكمة بحيث يعمل فى بيئة محكومة ومن الأفضل أن يعمل من خلال خطوط وأجهزة الشركة داخل إطار عملى محدود.

وقال طارق فتحى ابراهيم مستشار التكنولوجيا بالهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة العامة للرقابة المالية مثلها كباقى الهيئات الحكومية تواجه بعض التحديات وتسعى دائماً للتطوير، ولا يوجد مؤسسة حالياً لا تواجه تحديات سلاسل الإمداد ودائماً ما نحاول تطوير مصادر الحماية، كما يتم التعامل مع مختلف خبراء امن المعلومات المحليين والعالميين من ذوى الخبرات الكبيرة.

وقال بيتر عادل، مدير المبيعات الإقليمى فى الشرق الأوسط - بشركة NETSCOUT، إنه من الممكن أن يتعرض الشخص لهجوم سيبرانى دون درايته، وهنا يتم التركيز على ما يسمى «الرؤية» حيث رؤية كل ما يحدث داخل النظام فأبسطها أمنياً وأكثرها انتشاراً كاميرات المراقبة على سبيل المثال، حيث إن معظم العملاء لا يعرفون كيف تعمل التطبيقات لديهم وهذا هو قصور الرؤية الذى يجب الاهتمام به جيداً لمعرفة مدى ومناطق تأثير كل تطبيق على النظام.

وقال حسن مراد ، رئيس خدمات الأمن بشركة IBM مصر، إنه يجب معرفة الأشياء المعنية بالحماية أولاً، كما أكد على أهمية العنصر البشرى المتابع لتغيرات وتطورات المخاطر، كما شدد على أهمية المعرفة الدقيقة لحقيقة الهجوم إذ ربما يكون عديم الخطورة ومواجهته لها الكثير من التكاليف والتداعيات وبالتالى كان من الممكن عدم إغلاق أو إرهاق نظام الحماية بسبب هجوم عديم الخطورة.

وأكد أكرم حامد مهندس الأمن السيبرانى بشركة سيسكو، أن مراكز حماية البيانات ليست مجرد مجموعة من المنتجات يتم شراءها فحسب وإنما تشبه الطبيب القائم بالتشخيص والذى يمتلك الكثير من الأجهزة للتشخيص ولا يوجد جهاز او آليه واحدة فقط لتشيخص اى مرض، ودور الشركات هو منح العميل الأداة التى تناسبه فى تشخيص المخاطر التى تخص نشاطه.

وقال المهندس هشام العلايلى، إن العالم يشهد هجمة سيبرانية كل ١١ ثانية، وبتكلفة ٧٠٠ ألف دولار لاستعادة التعافى من تلك الهجمات، متوجهاً بالشكر للأستاذ أسامة كمال رئيس شركة ميركورى المنظمة لمعرض ومؤتمر الأمن السيبرانى لمناقشة مثل تلك القضايا الهامة، مطالباً بتبنى المسئولين لبرامج تنمية معرفة العاملين بالمجال مع عدم الاعتماد على مقدمى الخدمات الأجانب حيث الأهمية القصوى للاعتماد فى ذلك على العناصر المحلية مع ضرورة الإمكانية الكاملة لصناعة برامج سايبر سيكيورتى وطنية لتفادى الاعتماد على البرامج الأجنبية.

عبر ٢ قارات..

«المصرية للاتصالات» توفر مسارًا أرضيًا وبحريًا لنظام EMIC-١

وقعت المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر وأحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، وشركة آكوا كومز «Aqua Comms» أحد مقدمى خدمات الربط الدولى للكابلات البحرية، اتفاقية إنزال وعبور للكابل البحرى Europe Middle East India Connect ١ (EMIC-١) فى مصر.

وبموجب هذه الاتفاقية توفر المصرية للاتصالات مسارًا أرضيًا وبحريًا لنظام EMIC-١ باستخدام كابلات الألياف الضوئية عبر شرق إفريقيا وآسيا وأوروبا، ويربط الكابل الجديد بين القارات الثلاث من خلال هذا المسار ويوفر خدمات الإنترنت لأكثر من ٣ مليارات شخص، حيث يستوعب الطلب المتزايد على خدمات البيانات فى المناطق الأكثر نموا فى العالم فى استخدام تلك الخدمات.

ويتماشى النظام البحرى الجديد مع الأهداف المستدامة لشركة D٩ (الشركة المالكة لآكوا كومز) لتحسين خدمات الاتصال حول العالم وسد الفجوة الرقمية.

وسيتم إنزال الكابل البحرى عبر محطات الإنزال فى كل من رأس غارب على البحر الأحمر وبورسعيد على البحر المتوسط. وتتصل نقطتا الإنزال عبر مسارين أرضيين مختلفين بواسطة أ حدث تقنيات الألياف الضوئية وتمر المسارات الجديدة بمحاذاة قناة السويس بين مدينتى السويس وبورسعيد.

علاوة على ذلك، يضاف مسار بحرى ثالث جديد للعبور وهو "Red Sea Festoon" حيث يربط محطتى رأس غارب والسويس، مع امكانية إضافة مسار «طريق المرشدين» الذى يربط بورسعيد والسويس عبر المسارات الأرضية على ضفة قناة السويس ما يوفر مستوى جديد من المرونة والتنوع لحلول خدمات العبور.

وعلق المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات قائلاً: «سعداء بتقديم خدمات الربط للكابل البحرى الجديد الخاص بشركة آكوا كومز. لقد نجحنا عبر السنوات الماضية فى تطوير البنية التحتية الدولية وزيادة التنوع الجغرافى لاستثماراتنا من أجل مواكبة الطلب العالمى المتزايد على خدمات الإنترنت. وكلنا ثقة فى أن الكابل الجديد سيقدم إضافة قيمة لأنظمة الكابلات البحرية التى تعبر مصر».

وقال نايجل باياليف، الرئيس التنفيذى لشركة آكوا كومز: «شرُفنا بالعمل مع المصرية للاتصالات لتوفير أحدث الحلول المبتكرة والمتطورة للكابل البحرى EMIC-١ . سيربط هذا النظام الجديد المحاور الرئيسية فى أوروبا عبر جنوة ومارسيليا وبرشلونة بكل من صلالة وعُمان ومومباى بالهند حيث يخدم هذه الأسواق ذات الطلب المتزايد على خدمات البيانات عن طريق توفير أفضل خدمات الاتصال.»

لأول مرة فى مصر..

«فورى» تتيح خدمات الصراف الألى البنكية عبر ماكينات POS

أعلنت شركة فورى الرائدة فى حلول تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية عن إطلاق خدمة «Cash-in & Cash-out» لأول مرة فى مصر من خلال ماكينات فورى POS بالتعاون مع شركة بنوك مصر و بنك مصر وذلك بهدف توفير خدمات جديدة للعملاء، تتماشى مع أهداف شركة فورى لتوفير أفضل الخدمات.

وتقدم فورى لعملاء البنوك وحاملى بطاقات الخصم المباشر «Debit Card» والدفع المسبق «Prepaid Card» لعلامات ميزة وفيزا وماستر كارد خدمات الإيداع وفقًا لقابلية البنك الصادر عنه البطاقة و خدمات السحب النقدى من خلال خدمة Cash-out & Cash-in، وذلك عبر ماكينات POS الخاصة بشبكة تجار فورى الأكثر انتشارًا فى جميع محافظات مصر والبالغ عددها ٢٦٨,٠٠٠ ماكينة متواجدة بالمولات التجارية، والسوبر ماركت، والأكشاك، ومحلات البقالة ، إلى جانب كافة فروع فورى بلس.

و تمثل خدمة Cash-in&Cash-out على البطاقات ثورة كبرى فى قطاع التكنولوجيا المالية بمصر، حيث أن ماكينات فورى POS باتت لا تقتصر فقط على تقديم خدمات ونظم الدفع التقليدية، بل أصبحت توفر أيضًا خدمات الصراف الآلى لعملاء البنوك لأول مرة فى مصر ، وذلك لتخفيف الضغط على ماكينات ATM وحل مشكلة التزاحم، كما توفر الوقت والجهد على المواطنين.

وصرح المهندس أشرف صبرى المدير التنفيذى لشركة فوري: «إلحاقًا بالنجاحات الكبيرة التى حققتها فورى منذ دخولها سوق المدفوعات الإلكترونية؛ نحن سعداء بإطلاق خدمة Cash-in&Cash-out لأول مرة فى السوق المصري، كما أننا دائما ما نتطلع إلى تعزيز ريادتنا لسوق المدفوعات الإلكترونية فى مصر من خلال استراتيجية نسير عليها، كما أن فورى لن تدخر جهدًا فى سبيل ابتكار خدمات جديدة تضيف إلى السوق المصرى كل جديد، وكذلك بهدف إرضاء عملائها وتلبية احتياجاتهم وتطلعاته».

وأضاف: « تعد إطلاق خدمة Cash-in&Cash-out دليلا على قدرة شركة فورى وإمكاناتها فى إثراء قطاع التكنولوجيا المالية والمعاملات الغير مصرفية فى السوق المصري، وتنفيذًا لأهدافها نحو دفع عجلة الاقتصاد الرقمى وذلك فى إطار استراتيجية البنك المركزى المصرى فى دعم وتحقيق الشمول المالي، والمساهمة فى بناء مصر الرقمية».

وقال إيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر: « سعداء بالعمل يد بيد مع شركة فورى والتعاون من أجل الوصول إلى مجتمع رقمى متكامل، من خلال إتاحة كافة خدمات التكنولوجيا المالية أمام العملاء، خاصة تيسير عمليات السحب والإيداع لجميع حاملى الكروت البنكية عبر ماكينات فوري، والتى تعد بمثابة تحول جوهرى فى قواعد منظومة الدفع الإلكترونى والحوكمة المالية.

وصل إلى معدلات غير مسبوقة..

«وباء التضخم» ينتشر فى أنحاء فى العالم

دعاء سيد

تعانى العديد من الدول الأجنبية من ارتفاع معدلات التضخم إلى أرقام غير مسبوقة، حيث حطم التضخم فى ألمانيا الأرقام القياسية والتى لم تحدث فى البلاد منذ عام ١٩٧٣، كما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من الأمر ذاته.

وأفادت التقارير بأن التضخم السنوى فى ألمانيا تسارع ليصل إلى ٨٪، وهو أعلى مستوى منذ ما يقرب من نصف قرن، ربما يرجع ذلك إلى أن تكاليف الطاقة لا تزال باهظة، بالإضافة إلى أن الاحتياجات اليومية أصبحت أكثر تكلفة من ذى قبل.

ومع ذلك، قالت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين أن معدل التضخم فى الولايات المتحدة تجاوز ٨,٥٪، كما تضاعف سعر البنزين فى البلاد؛ بسبب القيود المفروضة على إمدادات النفط الروسية.

ويبحث الغرب حاليًا عن بديل للنفط الروسي، لكن الأمر ليس الساهل، وسط تحذيرات من الأمين العام لمنظمة «أوبك»، محمد باركيندو من أن الدول المصدرة ليس لديها طاقة إنتاجية احتياطية لتعويض النفط الروسي، والتى تعادل سبعة ملايين برميل يوميًا وهو رقم من المستحيل تعويضه.

وكشفت بعض التقارير أن الشركات الغربية تقوم بمزج خليط من الأورال (النفط الروسي) وأنواع أخرى من النفط من أجل بيعها بالسوق دون التعرض للعقوبات.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أوائل الدول التى اشترت مشتقات نفطية روسية؛ نظرا لأن هذه المخاوف أجبرت التجار على شراء الديزل المحتوى على الهيدروكربونات الروسية، بعد أن تم إعداد المنتج المعروف بـ«خليط لاتفيا» فى السوق السوداء، فى ميناء فنتسبيلز.

بالاضافة لذلك، تم ملاحظة زيادة كبيرة فى شحنات النفط من الهند إلى أوروبا والولايات المتحدة، وأشارت التقارير إلى أن المواد الخام الهندية فى الواقع هى روسية ويقوم الغرب بشرائها بعد إغماض عينيه، بينما تتحايل الشركات الغربية على العقوبات القديمة، يبحث البيت الأبيض عن عقوبات من نوع آخر.

ومن جانبه، قال الرئيس الأمريكي، جو بايدن إن العملية العسكرية الخاصة فى أوكرانيا هى المسؤولة عن ٧٠٪ من التضخم، ورأت شبكة «سبوتنك» الروسية أن هذه التصريحاتلبيست صحيحة لأن الرئيس الأمريكى أثبت فشله الاقتصادى منذ دخوله البيت الأبيض.

وأضاف تقرير الشبكة الروسية أن العالم يذكر كيف أطلقت السلطات المالية الأمريكية مطبعة الدولارات للتغلب على عواقب أزمة كورونا، بعد أن غمرت الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بتريليونات الدولارات، وحافظت على معدل أساسى منخفض قريب من الصفر، إلا أن تلك الخدعة لم تستمر طويلاً حيث بدأت معالم التضخم تظهر على السوق الأمريكى منذ بداية العام.

ولكن اعتبر الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى زيادة الأسعار لها تأثير قصير المدى وأن الأمور ستكون تحت السيطرة فى أقرب وقت ممكن، وهو ما اتفق معه البنك المركزى الأوروبى

وفى الواقع، أثرت مشاكل إمدادات الحبوب من روسيا وأوكرانيا على التضخم فى اقتصادات الدول الغربية، حيث لن يكون الغرب قادرا على تعويض كميات الحبوب الضخمة من أى مكان فى العالم، بالإضافة إلى ذلك، لا يملك المزارعون الأجانب ما يكفى من الأسمدة، بعد أن تخلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة عن الأسمدة الروسية فى نهاية فبراير، وتعتبر روسيا هى المورد الأساسى فى العالم للأسمدة، وفى العام الماضي، ارتفع إنتاجها بنسبة ٥,٦٪، إلى ٢٤,٩ مليون طن، يتم تصدير حوالى ٦٥٪ إلى جميع بلدان العالم.

وبالفعل تكافح البلدان الغربية من التضخم، حيث يغرق العالم بالفعل فى الركود التضخمى المتمثل فى تراجع الاقتصاد مع تسارع متزامن للتضخم والبطالة، كما أن المرحلة الأولى من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجديدة ستنتج عواقب أخطر بكثير من الكساد الكبير عام ١٩٢٩.

آخرهم موسيمانى..

«لعنة الخواجة» تطارد المدربين الأجانب فى الأهلى

عبد العزيز عمر

بين ليلة وضحاها قرر الجنوب أفريقى بيتسو موسيماني، المدير الفنى للأهلي، أن يضع حدا لمسيرته مع الفريق الأحمر والتى امتدت لمدة ٤٠ شهرا منذ أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢٢، بعدما أعلن مسئولو الأهلى فسخ العلاقة بين الطرفين بالتراضي، بناء على رغبة المدرب الجنوب أفريقي.

وجاءت نهاية العلاقة بين موسيمانى مع الأهلى بالتراضى لتضع حدا لنهايات المدربين الأجانب مع القلعة الحمراء والتى انتهت علاقتهم مع الأهلى فى آخر ٢٠ سنة وهو ما نستعرضه فى التقرير التالي..

مانويل جوزيه

يعتبر البرتغالى مانويل جوزيه أشهر مدير فنى أجنبى تولى تدريب النادى الأهلى بفضل الإنجازات والألقاب الكثيرة التى حققها مع المارد الأحمر.

ورحل مانول جوزيه عن تدريب الأهلى فى موسم ٢٠٠١ رغم التتويج بلقب دورى أبطال أفريقيا، بعدما أخفق مع الفريق الأحمر فى التتويج بلقب الدورى المصري، حيث رفضت الإدارة تجديد عقده واختارت البحث عن مدير فنى أجنبى جديد.

جو بونفرير

تعاقد الأهلى مع الهولندى جو بونفرير، ورغم البداية الجيدة مع المدرب الهولندى ولكن تراجعت نتائج الفريق الأحمر وتسبب فى خسارة الأهلى للقب الدورى عام ٢٠٠٣، ليتم توجيه الشكر له وعدم تجديد عقده.

تونى أوليفيرا

بعد رحيل بونفرير جاء تعاقد الأهلى مع البرتغالى تونى أوليفيرا، ولكن لم يقدم الفريق الأحمر نتائج جيدة تحت قيادة المدرب البرتغالى فى موسم ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ وتم إقالته من تدريب الفريق الأحمر وقتها بسبب سوء النتائج.

فشل تجربتا بونفرير وأوليفيرا قادت الأهلى نحو إعادة التفكير فى التعاقد مع مانويل جوزيه، ليساهم مع الأهلى فى تحقيق أفضل نتائج فى تاريخ النادى على المستويين الإفريقى بعدما قاده فى تحقيق ٢٠ بطولة فى ثلاث ولايات.

رحيل جوزيه الثانى

ورحل مانويل جوزيه فى ولايته الثانية عام ٢٠٠٩ من أجل تولى قيادة منتخب أنجولا وبحثا عن خوض تحد جديد، ولكنه لم ينجح مع المنتخب الأنجولي، قبل أن يعود إلى الأهلى فى ولاية ثالثة عام ٢٠١١ ولم يستمر فيها طويلا، بعدما قرر الرحيل بعد حادثة استاد بورسعيد فى فبراير ٢٠١٢ ومن وقتها غاب عن تدريب الفريق الأحمر.

الهولندى مارتن يول

وتعاقد الأهلى مع الهولندى مارتن يول عام ٢٠١٦ كأول مدرب أجنبى يتولى القيادة الفنية واستمر مدرب توتنهام الأسبق لفترة فى تدريب الفريق الأحمر قبل أن يرحل بسبب سوء النتائج وتوديع بطولة أفريقيا.

جوزيه بيسيرو

بعد رحيل مارتن يول تعاقد الأهلى مع البرتغالى جوزيه بيسيرو والذى لاقى انتقادات عنيفة من قبل الجماهير الحمراء اعتراضا على تعيينه مدرب للأهلي، ولكنه لم يستمر كثيرا بعدما فضل المدرب البرتغالى الرحيل ودفع الشرط الجزائى فى عقده بعدما وصله عرضا لتدريب بورتو البرتغالي.

كارتيرون

وفى ٢٠١٨ تعاقد الأهلى مع الفرنسى باتريس كارتيرون وقاد الأهلى من بداية الموسم، ولكن تمت إقالته فى منتصف الموسم بسبب تراجع النتائج وتوديع البطولة العربية، فى ظل الانتقادات العنيفة التى وجهت للإدارة بسبب سوء النتائج.

فايلر

وفى ٢٠١٩ تعاقد الأهلى مع السويسرى رينيه فايلر لتولى القيادة الفنية للفريق الأحمر، ورغم أن الإعلان عن تعيينه صاحبه انتقادات لاذعة من السوشيال ميديا بسبب عدم امتلاك المدرب سيرة ذاتية قوية، ولكن نجح المدرب فى وضع بصمته مع الفريق الأحمر بعدما قاده لتحقيق لقب السوبر الإفريقى وحسم لقب الدورى قبل نهاية المسابقة بعدة أسابيع، بخلاف قيادته نحو الصعود إلى نصف نهائى دورى أبطال إفريقيا، ولكنه فضل الرحيل بنهاية سبتمبر ٢٠٢٠ لظروف أسرية، فى ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا وغلق مجال الطيران الجوى آنذاك.

بعد رحيل فايلر كان لزاما على إدارة الأهلى التعاقد مع مدير فنى أجنبى على دراية بالكرة الإفريقية لتجديد الأمل فى حصد لقب البطولة الأفريقية، واهتدى الأمر على تعيين بيتسو موسيماني، ليكون أول مدرب أفريقى من أصحاب البشرة السمراء يتولى تدريب الأهلي، واستمر معه حتى اليوم ١٣ يونيو ٢٠٢٢.

«يسرا» تتحدى « كريم وعز» أمام «تامر حسنى»..

صراع النجوم على وليمة أفلام عيد الأضحى

ليلى أنور

تستعد السينمات خلال الفترة المقبلة لاستقبال الأفلام الجديدة خلال موسم عيد الأضحى السينمائي، بعد طرح الإعلان الدعائى لبعض الأعمال، والتى تشهد عودة نجوم ونجمات غابوا عن الساحة الفنية والسينما، خاصة أن مواسم الأعياد يتلقى إقبالاً جماهيريًا كبيرًا.

ومن المنتظر أن يشهد موسم عيد الأضحى منافسة شرسة بين كبار نجوم السينما المصرية وتحقيق إيرادات ضخمة، إذ تعود النجمة يسرا للسينما بفيلم «ليلة العيد»، ويشارك النجمان الكبيرين كريم عبدالعزيز وأحمد عز بفيلم «كيرة والجن»، وقرر نجم الجيل تامر حسنى طرح فيلمه «بحبك» بمشاركة هنا الزاهد، كما تستقبل السينما فيلم «عمهم» للفنان محمد إمام.

فى هذا التقرير ترصد «البورصجية» أبرز الأفلام التى ستخوض المنافسة فى موسم عيد الأضحى ٢٠٢٢..

«ليلة العيد»

قرر أبطال عمل فيلم «ليلة العيد» للفنانة يسرا طرحه ضمن سباق أفلام عيد الأضحى فى السينما، ويتناول قضايا المرأة من خلال معاناة سيدات يعشن على جزيرة، ويتعرضن لأزمات.

يقوم ببطولة «ليلة العيد» يسرا، غادة عادل، ريهام عبد الغفور، عبير صبري، نجلاء بدر، هنادى مهنا، بجانب سيد رجب ومحمود حافظ، وأحمد خالد صالح ومايان السيد وعارفة عبد الرسول وسميحة أيوب من تأليف أحمد عبد الله ، وإخراج سامح عبد العزيز.

«كيرة والجن»

وتضم قائمة أفلام عيد الأضحى ٢٠٢٢ فيلم «كيرة والجن» للفنان كريم عبد العزيز والفنان أحمد عز، وسيد رجب والفنانة هند صبرى والفنانة روبى والفنان أحمد مالك والفنانة أسماء أبو اليزيد والفنانة عارفة عبد الرسول والفنانة هدى المفتى وياسين أمير وأحمد عبد الله محمود ومن تأليف أحمد مراد وإخراج مروان حامد.

فيلم «كيرة والجن» مأخوذ عن رواية «١٩١٩» للمؤلف أحمد مراد، الذى كتب بنفسه السيناريو والحوار، وإخراج مروان حامد، ويقدم حقبة مهمة فى تاريخ مصر أثناء ثورة ١٩ وواقع المجتمع المصرى فى فترة الاحتلال الإنجليزى خلال ثورة ١٩١٩، ويكشف عن قصص حقيقية لمجموعة من أبطال المقاومة المصرية ضد الاحتلال الانجليزى وقت الثورة حتى عام ١٩٢٤، من خلال تسليط الضوء على بعض أبطال هذه الفترة الذين خاضوا معارك وتضحيات جريئة من أجل الاستقلال، لم تتعرض لهم الافلام السابقة التى رصدت هذه الفترة .

«بحبك»

طرح الفنان تامر حسنى البرومو الرسمى لفيلم «بحبك»، الذى يخوض به سباق أفلام عيد الأضحى ٢٠٢٢، وضم البرومو عددًا من المشاهد الرومانسية بينه وبين هنا الزاهد وهدى المفتي، بالإضافة إلى كوبليهات من أغانى جديدة لتامر حسني، والذى يدخل من خلاله نجم الجيل تجربة الاخراج للمرة الأولى، وهو فيلم رومانسى تتخلله بعض مشاهد الكوميديا.

وفيلم «بحبك» من بطولة كل من هنا الزاهد، ومدحت تيخة، وهدى المفتي، وحمدى المرغني، تأليف وإخراج تامر حسني.

«عمهم»

يعود الفنان محمد عادل إمام بفيلم «عمهم» بعد غياب عامين عن دور العرض السينمائي، وكشفت بعض اللقطات المأخوذة من كواليس الفيلم عن دور مختلف تماما عن كل ادوار الفنان السابقة، وكشف أحمد السبكى منتج العمل– عبر صفحته الرسمية على موقع تبادل الصور والفيديوهات «إنستجرام»– أنه قد تم تخصيص ميزانية إنتاجية ضخمة، قائلاً: إن العمل تكلف ميزانية ضخمة للغاية وسيكون واحدًا من أهم أفلام الشركة.

ويشارك محمد عادل إمام بطولة فيلم «عمهم» مجموعة من كبار الفنانين مثل محمود حميدة ، وأحمد الفيشاوى ، ومحمد سلام وسيد رجب وهنا الزاهد وميرنا نور الدين ونرمين الفقى ومحمد لطفى وباسم سمرة، وهو من تأليف وسام صبري، وإخراج حسين المنباوي.

«الملحد»

فى إطار من الدراما، يتناول العمل فكرة التطرف الدينى والإلحاد التى تصيب الشباب وتأثير ذلك على المجتمع، ومن المتوقع أن يثير الجدل فور عرضه بالسينيمات، من تأليف الكاتب إبراهيم عيسي، والذى يتعرض خلال العمل لقضية شائكة، وهى التطرف الدينى والإلحاد والخروج عن الدين، ويسلط الكاتب الضوء على هذه القضية بشكل علمى عقلانى ويوضح الفرق بين الإلحاد الناتج عن التفكير الزائد فى الدين والتدين الذى يكون دون تفكير.

فيلم «الملحد» بطولة الفنان محمود حميدة وصابرين وحسين فهمى وتارا عماد وأحمد حاتم ونجلاء بدر ومصطفى درويش وأحمد السلكاوي، والفيلم من تأليف الكاتب إبراهيم عيسى، وإخراج ماندو العدل.

منذ بداية الموسم الصيفى..

الأفلام الأجنبية تنعش إيرادات السينما بـ26 مليون جنيه

كريمة سلام

شهدت دور العرض المصرية انتعاشًا فى إيرادات الأفلام الأجنبية، إذ حققت على مدار الأسبوع الماضى إيرادات قدرت بـ ٧ ملايين جنيه، وذلك لـ٤٠ أفلام جديدة، بينما تخطت إجمالى الـ ١٣ فيلمًا أجنبيًا المطروحين منذ بداية الموسم الصيفى الـ ٢٦ مليون و ٢٧٨ ألف جنيه، محققين نجاحات كبيرة فى دور العرض السينمائى المصري.

وترصد «البورصجية» فى السطور الآتية حصيلة إيرادات الأفلام الأجنبية فى السينيمات المصرية..

حقق فيلم «Jurassic World: Dominion» إيرادات فى أسبوعه الأول وصلت لـ٣,٥١٦,٥٩٨ جنيه، فى أول أسابيع عرضه فى مصر.

يضم الفيلم عددًا مميزًا من نجوم هوليوود أبرزهم، سام نيل، لورا ديرن، برايس دالاس هوارد، ايزابيلا سيرمون، دانييلا بينيدا، عمر سى، مامودو أثي، سكوت هاز، ديتشن لاشمان، كامبل سكوت.

وحصد فيلم Top Gun للنجم العالمى توم كروز، الركز الثاني، خلال الأسبوع التالت من عرضه، بإيرادات قدرت بـ ٢,٢٨٦,٢١٣ مليون جنيه، بإجمالى ٩,٣٠٧,٥٥٨ مليون جنيه.

الفيلم من بطولة النجم العالمى توم كروز، وجينيفر كونيلي، وإد هاريس، ومونيكا باربارو. من إخراج جوزيف كوزينسكي، و إنتاج جيرى بروكهايمر وتوم كروز وديفيد إليسون، وتأليف إرين كروجر واريك ارين سينجر وكريستوفر ماك كويري.

وجاء فيلم Last Seen Alive فى المركز الثالث للإيرادات وصلت إلى ٢٢٢,١٧٧ ألف جنيه، ليحصد خلال أسبوعين من عرضه ٦٣٠,٠٥٣ ألف جنيه، من بطولة جيرارد باتلر، وجيمى ألكسندر، ودانى ديتي، وألكس أليفيرينكو جونيور.

فيلم «Sonic the Hedgehog ٢» حقق ٢٢٦ ألف جنيه، وجنى إجمالى ٣ ملايين و٥٤٧ ألف جنيه فى ٧ اسابيع، بطولة بين شوارتز وإدريس إلبا وكولين أوشونيسى وجيم كاري، جيمس مارسدن، نيل ماكدونو، آدم بالي، تيكا سومبتر، ليان لاب، ديبس هوارد، الفينا لوك، ومن تأليف فان روبيتشاو، وإيفان سوسر، وإخراج جيف فاولر.

وحصد فيلم «Fantastic Beasts ٣» بإيرادات ١٦٠ ألف جنيه، بطولة مادس ميكلسن، جود لو، كاثرين ووترستون، إيدى ريدماين، عزرا ميلر، أليسون سودول، دان فوجلر، كالوم تيرنر، أوليفر ماسوتشي، جيسيكا ويليامز، كوربى توش، وإجمالى ٤ ملايين و١٣٥ ألف جنيه فى ٧ أسابيع.

ثم فيلم Jujutsu Kaisen بطولة تشيناتسو أكاساكى وآيا إندو وكانا هانازاوا وشو هايامى ويو هاياشي، محققًا ١١٣ ألف جنيه، فى رابع أسابيع عرضه بإجمالى مليون و٥٣٣ ألف جنيه.

يليه فيلم The Northman محققًا ٨٩ ألف جنيه، وجنى فى ٤ أسابيع إجمالى مليون و٢٤٧ ألف جنيه، بطولة ألكسندر سكارسجارد، نيكول كيدمان، ويليم دافو، أنيا تايلور، إيثان هوك، كلايس بانج.

وحقق فيلم «The Lost City» لـ ساندرا بولوك وتشانينج تاتوم، إيرادات وصلت إلى ٨٩ ألف جنيه الأسبوع الماضي، ووصل بإجمالى إيراداته إلى ٣ مليون و٣٨٦ ألف جنيه فى ١٢ أسبوعا، ويشارك فى بطولته دانيال رادكليف، إخراج آدم وآرون ني، تأليف دانا فوكس.

فيلم «DUAL» حصد ٦٢ ألف جنيه فى أول أسابيع عرضه، بطولة كارين جيلان، آرون بول، بيولا كوالي، مايا باونيو، آندريه ألين، كريستوفر جوميروس، تأليف وإخراج رايلى ستيرنز.

وحصد فيلم الرسوم المتحركة «Gulliver Returns» بـ ٣٩ ألف جنيه، فى اول أسابيع عرضه فى مصر، إخراج: إيليا ماكسيموف، تأليف مايكل ريان وفكرة فولوديمير زيلينسكي، بطولة تايلر بانش، واين جرايسون، أليسون ليه روزنفيلد، بيلى بوب طومسون، توم وايلاند

يليه فيلم «The Twin» بطولة تيريزا بالمر وستيفن كرى وباربرا مارتن وتريستان روجيري، محققًا ٣١ ألف جنيه فى رابع أسبوع عرض،ليصل بإجمالى ايراداته إلى ٣٠٩ ألف جنيه.

بينما حصد فيلم الإثارة الأمريكى «Shut In» ١٦ ألف جنيه، بإجمالى إيرادات بلغت ٢٣٥ ألف جنيه فى ٣ أسابيع، بطولة رينى كوالي، وجيك هوارتز، ولوسيانا فانديتي، وفنسنت جالو، من إخراج D.J. كاروسو ، كتبها ميلانى توست.

وجمع فيلم Black Site ٣٨٤٥ جنيه فقط، بإجمالى ٧١ ألف جنيه فى رابع أسابيع عرضه، من بطولة الفيلم ميشيل موناجان وجايسون كلارك وجاى كورتنى وأولى لاتوكيفو.

The United Bank for Africa (UBA) redeems USD500 million 5-year Eurobond

Issued in 2017, the five-year bond was offered at a coupon rate of 7.75%

The United Bank for Africa Plc ("UBA" or the "Group") (www.UBAGroup.com) on Wednesday 8th June, redeemed its $500 million 5-year Eurobond notes, with a maturity date of June 8, 2022.
As part of UBA's liability management strategies, in November 2021, the Group repurchased $310.9 million of the notes through a cash tender offer. Upon maturity, the outstanding portion of $189.1 million and the coupon of $7.3 million were paid.
"The Group's selective participation in international debt markets is a testament to UBA's robust and prudent liquidity management strategies"
"The Group's selective participation in international debt markets is a testament to UBA's robust and prudent liquidity management strategies, coupled with a very strong and diversified asset and liability management process." said Kennedy Uzoka, GMD/ CEO of UBA.
"Our significant customer base, diversified geographical spread and multiple decades of proven track record, continue to ensure that UBA is the preferred destination for investors, individuals, and businesses alike," Uzoka continued.
With presence in 20 African countries, including Nigeria, as well as operations in France, the UK and being the only sub-Saharan African bank with a deposit-taking licence in the USA, UBA is a leading African financial institution providing banking and financial services to over 33 million customers across the globe.

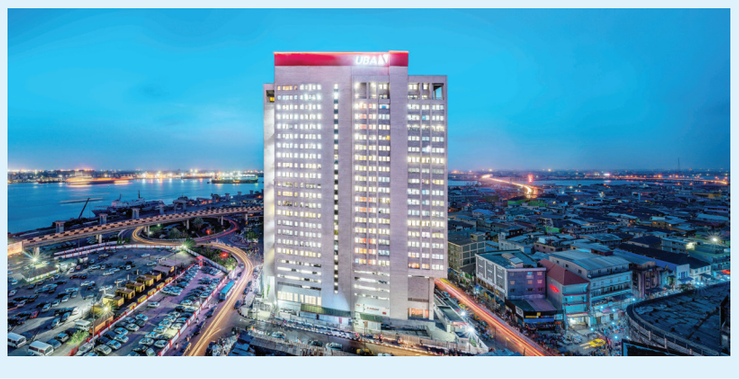

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
12
19-6-2022
NO.248
www.alborsagia.com
https://www.facebook.com/alborsagia

CrossBoundary Energy Access Raises $25 Million from ARCH, Bank of America, and Microsoft Climate Innovation Fund to Finance Solar Powered Mini-Grids in Africa

CBEA's blended finance approach creates a new model for funding rural electrification in Africa, bringing renewable electricity to one million people once the target $150 million is fully deployed

CrossBoundary Energy Access (CBEA) will deploy a total of $50 million in capital to its near-term pipeline of solar mini-grid portfolios.CBEA plans to deploy $150 million to bring clean energy to one million people in Africa. Supports the United Nations Sustainable Development Goal Number Seven (SDG7), Affordable and Clean Power for All.

Africa's first project financing facility for mini-grids, CrossBoundary Energy Access (CBEA), announced $25 million in new funding commitments from ARCH Emerging Markets Partners Limited, Bank of America, and Microsoft Climate Innovation Fund. This investment will leverage an additional $25 million in senior debt to deploy $50 million of capital into CBEA's near-term pipeline of solar powered mini-grids.

CBEA will deploy a total of $150 million over the next two years to bring clean energy to one million people in Africa. The mini-grids combine solar and batteries to provide 247/ grid-quality power to households and businesses. This initiative will enable individual local residential and small business subscribers to access renewable electricity for the first time. These solar powered mini-grids will help bridge the gap by bringing clean electricity to rural areas of Africa that do not presently have access to electricity.

According to the International Energy Agency (IEA), the solar mini-grid sector needs $187 billion to achieve universal energy access by 2030. CBEA believes project finance is key to unlocking the long-term, infrastructure-type capital that the mini-grid sector needs. CBEA first pioneered its blended project finance structure in 2019 with funding from Rockefeller Foundation, Ceniarth, DOEN Foundation, Shell Foundation and UK Aid.

"This initiative will enable individual local residential and small business subscribers to access renewable electricity for the first time"

According to the IEA, more than 600 million people in Africa do not have access to electricity. This puts a brake on economic growth, productive investment, job creation, and poverty reduction. Solar mini-grids provide a solution to this issue, unlocking the potential of those living without electricity. CBEA's blended finance approach creates a new model for funding rural electrification in Africa, bringing renewable electricity to one million people once the target $150 million is fully deployed.

Gabriel Davies, Managing Director and Head of Energy Access at CrossBoundary, says, "CrossBoundary Energy Access has grown up with the sector and this fundraise is a testament to the work of the developers, governments, and donors over the last few years. Confidence from ARCH, Bank of America, and Microsoft, reflects the growing maturity of both the mini-grid sector, and its ability to attract institutional capital. Our investors believe the mini-grid sector is ready to scale and that 2022 will mark an inflection point in its growth. Work is still needed on every aspect of mini-grids including regulation, business model, and subsidy programs. But we're excited by the step change in scale and pace that we're seeing from developers, investors, regulators, and donors, and we're encouraged by the amount of capital the sector is prepared to absorb in the next 24 months."

Humphrey Wireko, Managing Director, CrossBoundary Energy Access, says, "This is a crucial step for CrossBoundary Energy Access towards unlocking the private and public capital needed to scale the mini-grid sector. We look forward to mobilizing this investment to bring the projects in our pipeline to life, and providing power to African homes and businesses through these distributed renewable assets."

William Barry, Managing Director, ARCH Emerging Markets Partners Limited's Africa Renewable Power Fund (ARCH ARPF), says, "We believe that distributed renewables, including mini-grids, are a critical component of Africa's energy future, and CrossBoundary Energy Access has developed a thoughtful, blended approach to the challenge of unlocking capital for the sector. At ARCH ARPF, we aim to partner with strong management teams and invest in scalable business models that offer compelling alternatives to their customers. We are excited to support them to scale."

Amy Brusiloff, Community Development executive for Environmental, Social and Governance, at Bank of America, says, "Through this investment, Bank of America is supporting clean energy solutions in rural, hard to reach areas of Africa and helping to drive the transition to clean energy for all. This innovative blended finance structure by CrossBoundary Energy Access aggregates renewable energy mini-grid projects to achieve scale and reduce risk, which more readily enables large institutions to invest."

Brandon Middaugh, Director, Microsoft Climate Innovation Fund, says, "Reaching universal electrification in Africa requires scaling affordable and clean energy solutions. CrossBoundary Energy Access's innovative approach to mini-grids unlocks clean energy solutions for the millions of Africans who still lack access to power. Microsoft is proud to help scale mini-grid solutions that advance climate equity by providing clean energy access to more businesses and communities."

Afreximbank Calls for Increased Intra-African Trade and Financing

By leveraging the continent's youth and digital technology resources, the Afreximbank has made a strong case for the breakthrough of intra-African trade

Pan-African multilateral finance institution, the African Export-Import Bank (Afreximbank), is calling for an increase in intra-African trade and financing on the back of the continent's youth and technology resources. Speaking during the 29th Annual Meetings of Afreximbank on June 15 in Cairo, Prof. Benedict Okechukwu Oramah, President and Chairman of the Board of Directors, made a strong case for increasing intra-African trade, providing insight into the challenges restricting trade and providing clear solutions as to how the continent can resolve them.

The African Energy Chamber (AEC) (www.EnergyChamber.org), as the voice of the African energy sector, commends the organization for this drive, and will support Afreximbank as it moves to awaken Africa's full developmental potential.

Prof. Oramah's suggestions come at a time when Africa is well positioned to become a highly competitive trade hub. In January 2021, the African Continental Free Trade Agreement (AfCFTA) was implemented, ushering in a new era of simplified trade in Africa. A year on, the continent has been slow to unlock the full potential of this agreement, leading to an accelerated push by the Afreximbank to promote intra-African trade and finance in Africa.

"While the problem was identified decades ago, it is only now that Africa can boast of possessing a combination of factors that can resolve it. These consist of visionary and committed leadership, the youth, and digital technology. Our leadership has done the courageous work of giving us the AfCFTA. A lot now hinges on our youth. It is for this reason that Afreximbank dedicated this year's Annual Meeting to the theme, "Realizing the AfCFTA Potential in the Post-COVID-19 Era: Leveraging the Power of The Youth," stated Prof. Oramah in this opening remarks.

"We believe that Afreximbank's demonstrated drive for enhanced intra-African trade will only strengthen Africa's socioeconomic development"

Africa's youth represent the key to accelerating strong and sustainable economic growth. Representing one of the youngest and fastest growing populations worldwide, the continent has all the ingredients to create highly attractive domestic markets on the back of improved intra-African trade and commerce. The Afreximbank, as a trade-finance focused development bank, is not only an advocate but key driver of Africa's economic growth, and the AEC recognizes the contributions of the bank to Africa's developmental future.

As Prof. Oramah stated, "It is our view that the youth will be the catalytic force to the realization of the continental agenda. Indeed, the youth have always been the catalyst to economic transformations and at the base of every industrial revolution in advanced economies. It is no coincidence that at the height of each Industrial Revolution, youth constituted the largest proportion of the labor force and population." Therefore, by focusing on capacity building, skills transfer and the upliftment of the domestic workforce, while at the same time injecting capital into small to medium enterprises and African startups, the continent will see intra-African trade expanded and market growth realized.

"We believe that Afreximbank's demonstrated drive for enhanced intra-African trade will only strengthen Africa's socioeconomic development. Frameworks such as the AfCFTA have made it possible to increase trade within and across the continent, and now, everyday Africans need to capitalize on the opportunities presented by this framework and develop an Africa that we are proud of, an Africa that everyday Africans deserve," stated NJ Ayuk, Executive Chairman of the AEC, adding that, "Going forward, it is important for us to de-risk African investments and drive commercial opportunities within African countries. Afreximbank has been one of the main drivers of energy transactions across the continent and have been willing to drive up things including solar, wind and other renewables, as well as oil and natural gas. What's more, in a post-COVID-19 era, Afreximbank stood with Africans, assessing communities that are at risk and made sure vaccinations were provided," Ayuk continued.

"Whether a youth-powered AfCFTA will trigger a continental economic explosion or whether the next decades will become 'Lost Decades' for Africa will depend on how we creatively deploy the energies and talents of the continent's youth to implement the AfCFTA," Prof. Oramah concluded.